مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

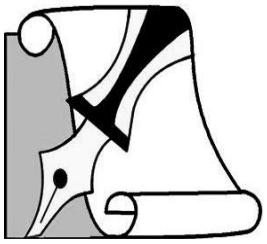

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

إسرائيل والسعودية ومصر: معالم حلف غير مقدّس

مدخل

شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة تقلّبات وتغيّرات عدّة على شتّى المستويات المحّليّة والإقليميّة والدوليّة، وخلال فترة قصيرة إنهارت أنظمة عربية عمّرت لعقود وتشكّلت أنظمة جديدة مكانها، كما إنزلقت دول عدّة إلى حالة أشبه بالحرب الأهلية، وظهر في المشهد الإقليمي فاعلون جُدد، محّليون وإقليميّون ودوليّون، بعضهم دول وبعضهم فاعلون من غير الدول أي منظّمات ما تحت الدولة(non-state actors) ، ولم يعد الشرق الأوسط الحالي يشبه الشرق الأوسط الذي سبق إنطلاق ما سُميّ "الربيع العربي" أواخر العام ٢٠١٠ .

هذه التطورات وغيرها دفعت نحو تحولات كبيرة في البيئة السياسيّة والإستراتيجيّة وأنماط العلاقات الدوليّة الجارية في الإقليم، ونتيجةً لهذه الظواهر برز عدد من الأسئلة المُلحّة حول شكل النظام الإقليمي العربي الحالي والمستقبلي، وشكل التحالفات وتفاعل العلاقات الإقليميّة والدوليّة فيه. وبينما تتّسع رُقعة المقاطعة الدوليّة للكيان الصهيوني في أوروبا وأمريكا، يبدو أن تل أبيب وجدت ما يؤمن روعها ويريح بالها في أحضان بعض الدول العربيّة والإسلاميّة مثل مصر وتركيا والمملكة السعودية. على هذا الأساس تشتعل في فضاء المنطقة، وعلى مدى جيو- إستراتيجي، يشمل ما بات يُعرف بالتوصيفات السياسية، منطقة الشرق الأوسط، حرب محاور ضروس، تشكّل إنعكاساً للتّغيّرات التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة، على المستويين الإجتماعي والسياسي، مما يُنذر، بحسب تطور ديناميّاتها وتفاعلاتها وإتجاهاتها بمزيد من الإستقطاب والتوتر .

لقد أظهرت الحرب على غزة عام ٢٠١٤ (الجرف الصامد)، بشكلٍ واضحٍ، تركيبة هذه المحاور والأطراف المُشكّلة لها، وبات يمكن تعيينها بدقة، ضمن ثلاثة محاور رئيسة: ١- محور إيران،العراق، سوريا وحزب الله. ٢- محور السعودية، مصر، الإمارات وإسرائيل. ٣ - محور قطر وتركيا. وللمحاور الثلاثة قنوات تغذية من قِبل البيئة الدولية، حيث تقف القوى الفاعلة في النظام الدولي في خلفيّة الصراع بين هذه المحاور وهي الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين وأوروبا.

تشمل جغرافيا صراع المحاور منطقة واسعة، تمتد من البحرين شرقاً إلى ليبيا غرباً، وتشكّل منطقة المشرق البؤرة الأكثر سخونة فيها، غير أن مستويات فاعلية تلك المحاور تختلف من منطقة إلى أخرى، ومعها تتفاوت مستويات التنسيق، حسب درجة أهمية كل منطقة في الحسابات الأمنيّة والمصلحيّة لكل طرف

داخل المحور نفسه. فبينما يرتفع مستوى التنسيق والتناغم بين السياستين السعودية والمصرية في الملف الفلسطيني . الإسرائيلي، نجد أنه ينخفض في الملف السوري، ويكاد ينعدم، إن لم يتناقض، في الملف العراقي.

المنطقة كلها إذن تقف على صفيح أزمات ساخن، ما يجعل صراعات المحاور فيها مرشّحة بقوة لمواجهات متجدّدة على وقع الأزمات المتكاثرة، ففي حين تراها أطراف معيّنة بمثابة مصادر تهديد لأنظمتها السياسية، وعوامل تغيير خطيرة، تتطلب إستراتيجيات مواجهة لوقف تداعياتها، تقيّمها أطراف أخرى بوصفها فرصاً سياسيّةً سانحة، أتاحتها المتغيّرات، لتوسيع نفوذها، وتغيير المعادلات الإقليمية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة. لكن الأهم من هذا كله، أن سياسات تلك المحاور وتوجّهاتها تجد في مناطق الصراع بيئات إجتماعية حاضنة لها، ما يضمن لها الإستمرارية وتوازن القوة، كما أن البيئات الإجتماعية نفسها أنتجت في مرحلة الصراع البيتي فاعلين من غير الدول التي ينتمون إليها، وقد أصبح أولئك الفاعلون جزءاً أساسياً من معادلة الصراع، كما يشكّلون واحدة من أهم مرتكزات المحاور الأساسية، الأمر الذي يؤكد حقيقة إستراتيجيّة مهمة، وهي أن صراع المحاور خاصة في سوريا والعراق، وبدرجة أقلّ ليبيا، وصل إلى حدوده القصوى، ولا يمكن إضافة أي جديد عليه، كما أن باب التفاهمات في تلك الملفّات صار شبه مغلق، ما يعكس بدوره أزمة تلك المحاور في إدارتها للصراع القائم.

ماذا يعني ذلك؟ في المدى المنظور ليس هناك سوى تقدير واحد، هو أن المنطقة ستكون أمام مرحلة صراع إقليمي مديد وشرس، وأن هذا الصراع المتنقّل بين ساحات عدة سيبحث دائماً عن مناطق إشتباك جديدة أو سيسعى إلى إعادة صياغة الصراعات في مناطق الصراع التقليدية. وهذا الصراع مرشّح للإنتقال إلى مستويات سياسية ودبلوماسية وإقتصادية، تشمل منطقة الشرق الأوسط برمّتها. وتتّضح خطورة الأمر من خلال حقيقة عجز أي من أطراف الصراع، راهناً وفي المستقبل المنظور، علىالأرجح، عن تحقيق حالة الحسم لصالحه، نظراً لحالة توازن القوى السائدة، وإنطلاقاً من حقيقة أن الأطراف كلها جرّبت في الماضي تزخيم دينامية الصراع بشتى الأساليب والطرق، من دون الوصول إلى تغييرات مهمة في واقع السيطرة الميدانية، ومن دون أن يعني ذلك الإستسلام والخروج من دائرة الصراع .

تقلّبات الإقليم وثبات السياسة السعودية

"أريد أن أرى إبن سعود سيّداً على الشرق الأوسط وكبيراً كبر هذا الشرق، على أن يتّفق معكم أولاً يا مستر حاييم (وايزمن)، ومتى تمّ ذلك يجب عليكم أن تأخذوا منه ما تريدون أخذه"، هذا ما قاله تشرشل رئيس وزراء بريطانيا لحاييم وايزمن، أحد كبار الصهاينة الذين أسّسوا الكيان الصهيوني الذي أعلن بدوره: "إن إنشاء الكيان السعودي هو مشروع بريطانيا الأول... المشروع الثاني من بعده إنشاء الكيان الصهيوني بواسطته"،

وبالتالي يمكننا القول بأنّ الإنكليز قاموا بتأسيس العرش السعودي كمشروع أوّلي لإنشاء كيان اليهود وحمايته، وكما تمّ البدء بالمشروع السعودي بإسم الإسلام والعروبة، إستمرّوا بضحكهم ومهازلهم على الناس من خلال السيطرة على الإعلام وتشويه الحقائق وقلب الصورة لتعميم المفاهيم التي أرادوها أن تدخل إلى صميم العقل العربي لغسله ومصادرته وتسهيل الإستيلاء عليه. وإذا كان حكّام المملكة قد حرصوا دائماً على إضفاء صبغة دينية على حكمهم مثال ذلك إتّخاذهم لقب خادم الحرمين، فإن ماكينة الدعاية السعودية عملت منذ إنطلاق ربيع المحافظين الجدد، الموسوم زوراً بالربيع العربي،على تصوير حكّام المملكة كمدافعين عن حرية الشعوب، وهو أمر مُثير للسخرية، ليس فقط لأن حكّام المملكة من ضمن النّماذج النّادرة في التاريخ الذين نسبوا من يحكمونهم (أي السعوديين) إلى أنفسهم جاعلين هؤلاء أقرب إلى الموالي منهم إلى المواطنين، ولكن الأهم أن مواقف حكّام المملكة الفعليّة وليس مزاعم أبواقهم الدعائيّة كانت ولا تزال في الأغلب ضد مصالح الشعوب. فالمملكة إستضافت الديكتاتور التونسي الفارّ بن علي، وكانت تسعى لتأمين الدعم الأميركي لعميل الصهيونية حسني مبارك لإنقاذه من غضب شعبه وتمكينه من البقاء في سدّة الحكم حتى إنتهاء ولايته الرئاسيّة على الأقل.

وبذلك يمكننا التأكّد بأنّ الكيان السعودي والكيان الإسرائيلي هما صنوان متكاملان يملكان الأدوار ذاتها والأهداف ذاتها، ويتناوبان في إدارة مشروع نظام عالمي جديد يبدأ من صنع بيئة يترأسّها الكيان الصهيوني والإسلام الوهّابي، الوصفة الأنجع لتقويض الإسلام المحمّدي الأصيل والفتك به بهدف التقسيم والتفتيت والإنهاك لتطويق الدول المناهضة للسياسة الصهيو ـ أميركية في منطقة الشرق الأوسط، وذلك من خلال سيناريوهات عدّة أبرزها تغذية الفتنة الطائفيّة والمذهبيّة لتحويل الصراع العربي ـ الصهيوني إلى صراع عربي ـ إيراني خدمةً للمشروع الصهيوني والمصالح الأميركية، والإنخراط المباشر في الحرب على سورية ودعم الفصائل المسلّحة من التيارات الإرهابيّة الوهابيّة، من دون أن ننسى ما قامت به السعودية من إدخال قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين لحماية الأسرة الفاسدة الحاكمة فيها، والعدوان على اليمن لحماية الملاحة الإسرائيلية، والتآمر على حزب الله وإعتباره حزباً إرهابياً، بالإضافة إلى تخفيض سعر النفط ورفع سعر صرف الدولار مقابل العملة المحلية لضرب الإقتصاد الوطني لدول محور المقاومة .

كما سخّرت السعودية الإعلام المرئي والمسموع وإعلام التواصل الإجتماعي لتضليل الرأي العام خدمةً للتنظيمات الإرهابية وداعميها العاملين من أجل حماية أمن الكيان اليهودي، واستمرّت بانخراطها بهذا السيناريو من خلال شرائها جزيرتي تيران وصنافير من مصر المتهافتة على المال السعودي بدايةً لإعلان التّطبيع بشكلٍ علنيٍّ مع الكيان الصهيوني واستمراراً للهدف من العدوان على اليمن في حماية الملاحة

الإسرائيلية وخدمةً لإستكمال تحقيق أهداف المشروع الصهيوني في المنطقة بشقّيه التجاري والإقتصادي. ولم يتوقف السّيناريو بتفاصيله ضمن المنطقة العربية بل تعدّاه إلى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى:"تركمانستان، أوزبكستان، أذربيجان، أفغانستان، باكستان، طاجكستان، قرغيزستان" بعقد مجموعة من الإتّفاقيّات والمشاريع الإقتصاديّة والنفطيّة معها بهدف محاصرة وتطويق روسيا وإيران والصين، كما عمدت إلى بناء العديد من مساجد ضرار في هذه الدول وإنشاء العديد من الجمعيات والمنظّمات التكفيرية بفكر إرهابي وهّابي متوحّش ودعمتها مالياً بحجّة نشر الدعوة الإسلامية وذلك لتشكّل خطراً كبيراً على روسيا وإيران والصين وسوريا والعراق، وتكاملت مع إسرائيل في الدور من خلال الإعلان عن تشكيل ميليشيا جديدة في الجنوب السوري وتحديداً في درعا تحت إسم "جيش خالد بن الوليد" بضوءٍ أخضرٍ من المخابرات الأميركية، وذلك لتعزيز موقف الأميركيين وحلفائهم الغربيين بذريعة إنشاء "جيش معارضة معتدلة" أملاً بتكريس الخطة "ب" التي تكرّس التقسيم، وإستمراراً لإستنزاف الدولة السورية بهدف إسقاطها. وكانت آخر تفاصيل هذا المشروع حفلة التآمر التي قادتها الأيدي الصهيونية في دول غرب أوروبا بترأس إسرائيل، الدولة الأولى الراعية للإرهاب، للّجنة القانونية في الأمم المتحدة، التي تُعنى بمكافحة الإرهاب بموافقة أربع دول وحكومات أعرابية، للسيطرة بشكل واضح وصريح على قرارات المحافل الدولية، وتمهيداً لإدراج حزب الله على قائمة الإرهاب.

لم تُعرف العائلة السعودية المالكة في الجزيرة العربية يوماً بمواقفها الداعمة لنضالات الشعوب، أو بالرغبة أو القدرة على مواجهة السياسات الأمريكية في المنطقة، أو بالتّصدّي للإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، أو بالإهتمام بالرأي الشعبي سواء في الدولة التي أسّستها قبل ثلاثة أرباع القرن، أم في الدول العربيّة والإسلاميّة. وفي الإطار الإستراتيجي العام، إرتبط إسم المملكة السعودية بخدمة السياسات الأمريكيّة – الصهيونيّة في المنطقة، سياسيّاً وإقتصاديّاً وأمنيّاً وعسكريّاً، في مقابل مواجهة الدول والمجموعات والإتجاهات المسمّاة "مارقة"، المُناوئة لهذه السياسات الإستعماريّة الإستكباريّة في الشرق الأوسط.

السياسة السعودية إذن جديدة ـ قديمة، يمكن النّظر إليها في إطار تطوّر المنظور الشعبي لعدد من القضايا ذات الصّلة بأوضاع العالم العربي منها حركة التحرّر من الإستعمار، ومشروع النضال الوطني المتواصل من أجل الحرية والديمقراطية، ومشروع التحرير الذي تبلور على مدى أكثر من ستين عاماً، أي منذ الإحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وقضايا الإستقلال في مجالات التنمية وبناء الدولة الحديثة، والسياسات النفطية، بالإضافة إلى أطروحات الوحدة العربية والتضامن والتعاون.

إن الإنتكاسة النفسيّة والسياسيّة التي عمّت شعوب المنطقة في أعقاب حربي ٦٧ و ٧٣ وتنامي أثر الدولار النفطي الذي توفر لدى السعودية بسبب الطفرة التي أعقبت تلك الحقبة، أدّوا تدريجياً إلى تصاعد الدور

السعودي، وتراجع دور قوى التحرر والنضال الوطني وتكريس أنظمة الإستبداد العربية مستظلّةً بالغطاء السياسي الأميركي ومن ثم الصهيوني، ممّا أنتج تحالفاً غير مقدّس بين "عرب الإعتدال" وكلٍّ من واشنطن وتل أبيب في مقابل خضوع هؤلاء العرب لسياسات واشنطن في عدّة مجالات هي: أخذ الصراع العربي ـ الإسرائيلي باتجاه التبريد والتطبيع لاحقاً، وتكريس التدفّق النفطي بدون إنقطاع وبأسعار منخفضة، والتصدي للتيارات اليسارية التي كانت معنوياتها تضعف بضعف الإتحاد السوفييتي السابق والتوجّه الصيني بعيداً عن الإلتزام الأيديولوجي بتركة ماو تسي تونغ، خصوصاً بعد أزمة عصابة الأربعة في منتصف السبعينات، وأخيراً التصدي للتيارات الإسلامية التي يزداد تأثيرها السياسي بشكل مضطرد .

لقد كانت حقبة السبعينيات في الواقع ذات أهمية خاصة لأسباب عديدة: أوّلها صعود قوة المال النفطي وما وفّره للسعودية من مكانة إحتلت بها مكانة مصر عبد الناصر بعد رحيله، خصوصاً بعد إتّفاقات كامب ديفيد وخروج مصر من دائرة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وثانيها: تراجع دور التيارات اليسارية في العالم العربي، خصوصاً بعد زيارة نيكسون التاريخية للصين في ١٩٧٢ وما صاحبها من تراجع عنفوان حركات التحرر المدعومة من الصين والإتحاد السوفييتي الشيوعيتين، وثالثها: أن التيارات الإسلامية كانت في مرحلة ولادة ولم تكن قوّة مؤثّرة بعد على الساحتين العربيّة والإسلاميّة. ورابعها: تراجع النشاط الفدائي الفلسطيني بعد مرحلة حرب الإستنزاف ورفع غصن الزيتون، للمرّة الأولى، من قِبل الرئيس عرفات في خطابه عام ١٩٧٤ في الأمم المتحدة، في الوقت الذي تصاعدت فيه عمليات الإغتيال الإسرائيلية للرموز الفلسطينية .

مع رحيل الرئيس جمال عبد الناصر وإنضمام مصر إلى المعسكر الأميركي وما ترتّب على ذلك من تراجع حادّ للتيار القومي، تمكّنت المؤسّسة الدينيّة السعوديّة من إختراق المجتمعات العربية ونجحت الآلة الدعائيّة السعوديّة في ترويج صورة حكّام المملكة كزعماء مدافعين عن مقدّسات الأمّة، خصوصاً فيصل بن عبد العزيز الذي قُدِّم كضحيّة لمؤامرة أميركية بسبب تمسّكه المزعوم بالقدس وقيادته لجهود حظر البترول أثناء حرب عام ١٩٧٣. ولا يتّسع المجال هنا لمناقشة مستفيضة للصورة الذهنيّة السّائدة عن هذا الحظر في المخيّلة العربيّة والمسافة ما بينها وما بين وقائع ونتائج الحظر ذاته، ولكن تكفي الإشارة إلى أن الحظر لم يمنع الولايات المتحدة من إنشاء جسر جوي لدعم الصهاينة، وأن الحظر أُعلن في الوقت الذي كانت الحرب قد أوشكت على الإنتهاء وليس في بدايتها ولا حتى في منتصفها، وبعد أن كانت القوات الإسرائيلية قد تمكّنت من إختراق المواقع المصرية وعبور قناة السويس فيما يُعرَف بثغرة الدفرسوار، ومن شنّ هجوم مُضاد ناجح في الجولان السوري المحتل. أمّا فيما يتعلّق بخرافة تمرّد فيصل على الولايات المتحدة فإنها لا تصمد أمام حقيقة أن فيصل قد وقّع عدّة إتّفاقيات مع الولايات المتحدة في عام ١٩٧٤ ضمنت للأخيرة أن يتم تحويل معظم

عوائد النفط السعودية إلى أسواقها مُنتجاً بذلك ظاهرة البترودولار، التي وصفها أحد الباحثين المرموقين في الإقتصاد السياسي الدولي باليد الخفيّة للهيمنة الأمريكية على العالم، والأهم أن أحد أبناء فيصل ظهر في عام ٢٠٠٥ في برنامج وثائقي وأكّد أن أباه قد قُتل على يد أحد أقاربه بسبب ثأر شخصي وجراء تبنّيه نهجاً منفتحاً لم يرضَ عنه المتشددون الوهابيون في المملكة. ويكشف هذا البرنامج،الذي كان جزءاً من حملة دعائية هدفت لتحسين صورة الأسرة الحاكمة السعودية في الولايات المتحدة في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١، عن عدم إلتزام فيصل بحظر البترول عن الولايات المتحدة كدليل على متانة العلاقات بين الطرفين، حيث أوضح أحد مديري شركة أرامكو السابقين أن فيصل قد سمح لهم باستئناف ضخّ البترول وتسليمه للولايات المتحدة في أثناء الحظر حتى لا تتأثّرالحرب الأميركية الإستعمارية في فيتنام سلباً.

صعود الدور السعودي تواصل منذ ذلك الوقت، وساهمت الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات في توفير فرصة أكبر لنموّ هذا الدور، إذ إنشغل العراق بالحرب، وإنشغلت الحكومات العربيّة بمواجهة التّنامي المُقلق لظاهرة الصحوة الإسلامية، فيما كانت إسرائيل تحتلّ لبنان وتُصفّي الوجود الفلسطيني المُسلّح فيها. إنّه من غير الممكن فصل هذه التطورات عن بعضها، وربط ذلك بتنامي الدور الأميركي الذي أصبح أكثر إعتماداً على السعودية وإسرائيل بعد سقوط الشّاه. فقد لعب المال السعودي دوراً خطيراً في التأثير على منحى السياسات الرسمية العربية من جهة، والتأثير على الرأي العام العربي من جهة أخرى، خصوصاً بعد نشوء الإمبراطورية الإعلامية السعودية في لندن، على أنقاض الإعلام اللبناني الذي كان الأكثر تعبيراً عن حالة الصمود والنضال العربي في الفترة السابقة .

السياسة السعودية السائرة في الفلك الأميركي الصهيوني تجسّدت مرّة أخرى بشكلٍ واضحٍ عام ٢٠٠٦. فبعد ثلاثة أيام من بدء العدوان الإسرائيلي في ١٣ تموز من ذاك العام تطرّق بيان صادر عن مجلس الوزراء السعودي إلى ما وصفه بـ "إنفلات بعض العناصر والتيارات وإنزلاقها إلى قرارات منفردة إستغلّتها إسرائيل أبشع إستغلال لتشنّ حرباً مسعورة ضد لبنان الشقيق وتحكم أسرها للشعب الفلسطيني بأكمله". صدر البيان بعد يومين فقط من الطلب الذي أصدره الرئيس الأمريكي للحكومات العربية بشجب القوى المقاومة للإحتلال الإسرائيلي، وكشف البيان حالة الخدر في النظام السياسي العربي الذي لا يملك شجاعة كافية لرفض الإنصياع لذلك الطلب غير المنطقي وغير المعقول. ذلك البيان أحدث ردّة فعل شعبية واسعة اتّسمت بالغضب والإحباط. والأمر الذي أكّد أن التصريح السعودي كان إستجابةً لأوامر صدرت من واشنطن هو أنه تزامن مع موقف كلٍّ من مصر والأردن وإسرائيل، فجاء الموقف الرباعي إدانة للمقاومة الوطنية الإسلامية المتمثّلة بحزب الله، ودعماً معنوياً للمنطق الإسرائيلي والأميركي. الغريب في الأمر أن هذا الموقف لم يتّسم

بأي قدر من الدبلوماسية أو الحصافة، بالرغم منأن الحكومات الثلاث من بين أكثر الحكومات العربية تجربة في المماحكات السياسية خصوصاً في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الصهيوني. صحيح أن هذه الحكومات الثلاث أظهرت لاحقا شيئاً من التغيير في الموقف المُعلن، ودعت إلى وقف إطلاق النار، ولكن المعلومات المتوفّرة تؤكد عدداً من الحقائق: أوّلها أن هناك تواطئاً من هذه الحكومات مع محور واشنطن ـ تل أبيب لضرب المقاومة الإسلامية في كل من لبنان وفلسطين. ثانياً،أن رفض هذه الدول، خصوصاً مصر والأردن، سحب سفيريهما من تل أبيب،يأتي في إطار الخطة التي تقضي بالشجب الكلامي الشفهي للموقف الإسرائيلي مع عدم إتخاذ أي موقف عملي ضده. وقد ساهمت هذه الدول في إفشال كافة المحاولات لعقد مؤتمر قمة عربيةأو إسلامية طارئة لمعالجة الأزمة، في حين إنشغلت بشكل خاص بالمطالبة بنزع سلاح المقاومة، خصوصاً حزب الله اللبناني، ومنظمتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين. ثالثا، إن هذه الدول رفضت ممارسة أي ضغط على الولايات المتحدة لإتخاذ موقف رادع للوحشية الإسرائيلية التي تُمارَس في كل من لبنان وفلسطين .

إن السياسة السعودية إزاء الصراعات الأساسية في الشرق الأوسط لم تتغير بشكل جوهري على مدى العقود التسعة الماضية. وبالإضافة إلى الجانب السياسي في هذا السلوك، فإن للجانب الديني دوراً لا يقل أهمية. فالمعروف أن المملكة هي مهد المدرسة الوهابية في الفقه، وهي المدرسة التي تعتمد على عدد من المبادئ الثابتة التي من أهمها تكفير كل المسلمين الآخرين ممّن لا يتوافقون في الرأي السياسي أو الموقف الديني مع المؤسسة الرسميّة الوهابيّة في الجزيرة العربية. فمثلاً أصدر بعض العلماء الوهابيين، في مقدّمتهم الشيخ عبد الله بن جبرين، فتوى صريحة بتحريم دعم حزب الله في نضاله ضد المحتلّين، وجاء في الفتوى أنه لا يجوز نصرة هذا الحزب الرافضي ولا يجوز الإنضواء تحت إمرتهم ولا يجوز الدعاء لهم بالنّصر والتّمكين. هذه العقليّة التكفيريّة مدعومة من النظام السياسي بدون شك، ولا يمكن فصلها عن الموقف الرسمي السعودي ضد حزب الله وحماس، كما لا يمكن فصلها عن السّعي المتواصل لإحداث الفتنة الطائفيّة في العراق كمقدمة لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي ينطوي على تغييرات جيوسياسية تؤدي إلى المزيد من تمزيق المنطقة على أُسس عرقية ومذهبية، وذلك في إطار سياسة الحماية المستمرّة لكيان الإحتلال الإسرائيلي، وإخفاء العجزعن دعم المقاومة بذريعة أنها تعمل لصالح الجمهورية الإسلامية في إيران .

إن من يراقب السياسات السعودية يلاحظ عدّة أوجه لها، فلا أحد يستطيعٍ إنكار الدعم المالي الذي تقدّمه حكومة الرياض كرشوة لبعض الدول الإسلامية المتعثّرة. ولكن في الوقت نفسه تُنفق الرياض الشّطر الأكبر من عائداتها النفطية في مجال التسلّح الإلزامي، وذلك بعقد الصفقات العسكرية العملاقة مع شركات السلاح

الغربيّة، لاسيّما الأميركيّة والبريطانيّة. يُضاف إلى ذلك أن السعودية مُلزمة بقبول الشّروط الأميركيّة المذلّة في مثل هذه الصفقات، والتي منها: أولاً: إزالة المواصفات المتطورة من الطائرات وبقيّة الأسلحة الثقيلة لكي تبقى أقل مستوى مما يمتلكه العدو الصهيوني، بالرغم منأن أسعارها تفوق كثيراً ما تدفعه إسرائيل، وثانيها: عدم تخزين هذه الأسلحة، خصوصاً الطائرات، في القواعد العسكرية السعودية القريبة من الحدود مع العدو الإسرائيلي، وثالثها: الإلتزام بعقود طويلة المدى للتدريب والصيانة تفوق تكاليفها ثمن الصفقة الأساسية نفسها. وهكذا تُبدّد عائدات النفط السعودي في غياب أيّة رقابة شعبيّة نظراً لغياب الحريات العامة في هذا البلد الذي يُعتبر أكثر البلدان العربية تخلّفاً في مجال الحريات وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والأقليات .

الحكم السعودي لم يستفد من تحالفه مع الأميركيين إلاّ في بعض الجوانب منها: دعم الرئيس الأميركي الحالي أوباما للسياسات المحلية الفاشلة في المملكة، والإشادة المتكررة بتجربة مجلس الشورى برغم خواء هذا المجلس من أي محتوى ديمقراطي حقيقي. وهذا الدعم لن يجدي النظام السعودي كثيراً، خاصةً مع تصاعد خلافاته مع جيرانه، حتى في إطار مجلس التعاون الخليجي، ومع شعبه الذي يطالب بالحرية والديمقراطية، والعالمين العربي والإسلامي المنزعجين كثيراً من علاقاته غير المقدّسة مع الولايات المتحدة الأميركية والكيان الصهيوني على حساب مصالح العرب والمسلمين، لاسيما في لبنان وفلسطين .

لقد أصبح واضحاً للكثيرين أن الحروب العسكرية والفتن المذهبية والطائفية المشتعلة في المنطقة ليست بين إسرائيل من جهة والمقاومة الوطنية الإسلامية في لبنان وفلسطين فحسب، بل هي بين إسرائيل والولايات المتحدة وعدد من الحكومات العربية في طليعتها السعودية ومصر والأردن من جهة، والمقاومة الإسلامية مدعومة من كافة الشعوب العربية والإسلامية وقوى التحرر الوطني وشعوب العالم من جهة ثانية وعلى رأسها الجمهورية الإسلامية في إيران والجمهورية العربية السورية بقيادة الرئيس الأسد والإتحاد الروسي بقيادة الرئيس بوتين.

محاولات مشبوهة وفاشلة

خلال السنوات القليلة الماضية، دار لدى القيادة الصهيونية ومعارضيها تجاذب غير متكافئ بين دعوةاليسار للإستجابة للمبادرة السعودية منذ العام ٢٠٠٢ مع تعديلات، كمدخل لحلّ الصراع مع الفلسطينيين ثم التطبيع مع الدول العربية، ودعوة اليمين الصهيوني بقيادة نتنياهو، إلى أن التطبيع مع الإعتدال العربي هو المدخل لحلّ الصراع مع الفلسطينيين ومع العرب. والواقع أن رئيس الوزراء نتنياهو آمن بالمقاربة الثانية وبإمكانية تطبيقها، خاصةً مع تبدّل المواقف الخليجية من سلطات الإحتلال، والنظرة إليها كحليف لا كعدو.

وفي هذا المجال رأت صحيفة الواشنطن تايمز الأميركية، أن إستخدام روسيا للقواعد العسكرية الإيرانية في مدينة همدان لشن غارات في سوريا يؤشر إلى تراجع الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط مع حضور لافت للدور الروسي في المنطقة، والتي دخلت بقوة من باب الحرب في سوريا قبل نحو عام من الآن. وتشير الصحيفة إلى أن موسكو نجحت مرة أخرى في الإلتفاف على واشنطن، من خلال المباشرة بإطلاق طائراتها القاذفة إنطلاقاً من قاعدة في إيران، وهو ما رأى ستيفن براين، المسؤول السابق في البنتاغون، بأنه يمثّل بداية النهاية للهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط، مبيّناً أن الروس أدركوا اللعبة جيداً وأن نفوذهم يتنامى عبر إيران وكذلك نفوذهم في العراق وأيضاً في سوريا. ويؤكد براين أن الصفقة النووية التي أبرمتها واشنطن مع طهران لم تأتِ بنتائج سياسية، مبيناً أن السماح الإيراني لروسيا باستخدام قواعد عسكرية يُعتبر هزّة عنيفة في معايير السياسة الشرق أوسطية. وموسكو التي سبق لها أن فاجأت واشنطن العام الماضي بإرسال طيرانها إلى سوريا لدعم نظام الرئيس بشار الأسد، شنّت عشرات الغارات الجوية على مناطق سورية مختلفة، واستهدفت فصائل سورية معارضة ومدعومة من قبل واشنطن، واتُّهمت من قِبل أميركا كذباً بأنها تستهدف المدنيين والمدارس والمستشفيات.

الجنرال الأمريكي المتقاعد توماس مكينبرني، الطيّار السابق، وصف ما تقوم به موسكو بأنه تمدّد في الشرق الأوسط بالرغم من ادّعاءات موسكو بأن حملتها العسكرية هي لضرب معاقل تنظيم الدولة (داعش)، إلا أن التصريحات الصادرة من واشنطن تؤكد أن مجمل القصف الروسي خلال الفترة الماضية تركّز على مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة المسلحة والمدعومة من قبل الغرب، الأمر الذي ألحق أضراراً كبيرة بالمدنيين وأسهم بشكل واضح في تعزيز سلطة الرئيس بشار الأسد .

وتنقل الواشنطن تايمز عن الجنرال الأميركي المتقاعد ديفيد ديبتل قوله، إن العمل العسكري الأميركي الضعيف ضد تنظيم الدولة هو الذي أفسح المجال أمام روسيا للتدخل، مشيراً إلى أن الخشية الآن هي في أن تُقدم روسيا على أعمال حربيّة بحريّة في الخليج العربي ومضايقة السفن المارّة عبر مضيق هرمز، وهو أمر بات يقلق أمريكا على ما يبدو.

على هذه الخلفية يمكن القول إنه بالرغم من صعوبة تحديد نظام إقليمي عربي بسبب شدة تداخلات النظامين الدولي والشرق أوسطي فيه وصعود أنظمة دون إقليمية كالنظام الخليجي، إلا أن ملامح هذا النظام ما تزال قائمة. وتظهر ملامح هذا النظام بوجود جامعة الدول العربية وكثرة التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية بين أعضائها قياساً بتفاعل أعضائها مع الدول الأخرى. ورغم العقبات البنيوية والمؤسساتية التي يواجهها النظام الإقليمي العربي إلا أنه يظل حاضراً في عقول صنّاع القرار العرب ويتجلّى

ذلك في مفاهيم من قبيل "الأمن القومي العربي" و"العمل العربي المشترك" وغيرهما. ومما لا شك فيه أن هذا النظام الإقليمي العربي قد تعرّض لهزّات كثيرة وتدخّلات هائلة من قوى إقليمية ودولية خارجية، خصوصاً في العقد الأخير إثر تراجع الإهتمام الأميركي بالمنطقة. وبرغم كل ما سبق، فإنه من الضروري ـ لكي يستطيع المرء تحليل التطورات الإقليمية في المنطقة العربية ـ إستدعاء مفهوم النظام الإقليمي العربي والبحث في تاريخ تشكله وتتبّع تطوره وصولاً إلى الشكل الذي هو عليه الآن.

سياسة المحاور في الماضي والحاضر

مع بدء إستقلال الدول العربية مطلع القرن العشرين وتنامي المدّ القومي ظهرت مشاريع وحدويّة عدة أبرزها مشروع الهاشميين (المملكة العربية) ومشروع الوحدة الناصري (الجمهورية العربية المتحدة). ولم يكن مثل هذا التوجه الوحدوي موافقاً لمصالح القوى العظمى والدول التابعة لها آنذاك حيث رأت في الحفاظ على منطقة شرق أوسطية مفكّكة، خدمةً لمصالحها. فكان مشروع جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ – الذي حظي بالدعم والرعاية البريطانية– كي يستمر الحفاظ على كيانات عربية مستقلة عن بعضها البعض. وعلى مدى السنوات اللاحقة لنشوء الجامعة تطورت العلاقات العربية من خلال هذا الإطار الإقليمي، وشهدت تحولات كثيرة تمثّلت في تشكّل محاور ومحاور مواجهة، وكان أبرز هذه التشكّلات ما يأتي:

أ ـ محور السعودية ـ مصر ـ سوريا مقابل محور الهاشميين

لقد نشأ هذا المحور إثرشعور الدولة السعودية الصاعدة بخطر خصومها الهاشميين، وقد ترافق هذا مع شعور نخب الجمهورية السورية حديثة الإستقلال بخطر المشروع الهاشمي الذي كان يحيطها من الشرق (العراق) والجنوب (الأردن) وكان له بوادر سابقة تمثلت في الحكم الفيصلي الوجيز الذي سبق الإستعمار الفرنسي. هذا التحالف وافق التوجّهات الملكيّة المصرية (فاروق) وإستمر في بدايات الحكم الجمهوري مطلع الخمسينيات. وقد إستمرت التجاذبات بين المحورين طيلة الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات حيث بدأت الجبهتان بالتصدّع والتغيّر. فقد إنهار الحكم الهاشمي في العراق (١٩٥٨)، ووقع الخلاف بين السعودية ومصر لأسباب منها التقارب السعودي الأمريكي ومبدأ إيزنهاور (١٩٥٧) وتقارب مصر عبد الناصرمن السوفييت بعد العدوان الثلاثي عام (١٩٥٦)، ثم قيام الوحدة السورية المصرية (١٩٥٨) التي إنهارت عام (١٩٦٢) فتبدلت العلاقة بين الطرفين.

ب ـ محور المد القومي التقدمي بقيادة مصر مقابل محور "الرجعيين"

كان لإندلاع الثورة اليمنية (١٩٦٢) وتدخّل الجيش المصري في اليمن أثر بالغ على تفاقم الخلاف السعودي المصري أثناء عقد الستينيات، وبرزت السعودية في هذه المرحلة كمركز ثقل لمحور جديد مواجه

لمحور آخر جديد يقوده عبد الناصر. وعلى مدى الستينيات وفترات من السبعينيات قامت إنقلابات وثورات عدة في عدد من الدول العربية، ووصلت أنظمة ثورية تقدميّة للحكم في العراق وسوريا والجزائر واليمن والسودان وليبيا وغيرها. وإلتحقت معظم هذه الدول بقطار المدّ القومي الذي تقوده مصر عبد الناصر، ووقفت في مواجهة الأنظمة الملكيّة المتبقيّة (أبرزها في السعودية والأردن) ووصمتها بالرجعيّة وحاولت تغيير أنظمة الحكم فيها. وعلى الطرف الآخر، دعمت الدول المَلكيّة معارضي الأنظمة التقدميّة فاحتضنت السعودية مثلاً الإخوان المسلمين في مصر بعد تعرّضهم للملاحقة ومحاولة الإجتثاث من قِبل نظام عبد الناصر الذي عانى منهم الأمرّين في الخمسينيات والستينيات. وتعددت وجوه الخلاف بين المحورين العربيين بين الأيديولوجي والجيوستراتيجي، بل وأحياناً الشخصي بين قيادات المحورين. فرفع الملك السعودي فيصل شعار "وحدة الصف" مقابل شعار عبد الناصر"وحدة الهدف"، وتوجهت السعودية نحو إحياء "التضامن الإسلامي" في مواجهة مشروع "التضامن العربي" المصري .

وظلّت الخلافات بين المحورين تتفاقم إلى أن وقعت "النكسة"، فاجتمع العرب في الخرطوم (آب وأيلول ١٩٦٧) وتوافقوا على حل أو على تخفيف الإشكالات البينيّة وتعزيز وحدة الصف، وتلا ذلك وفاة الرئيس عبد الناصر عام ١٩٧٠ وخروج الجيش المصري من اليمن (اكتمل عام ١٩٧١) فتراجعت حدّة الخلاف بين مركزي المحورين مصر والسعودية.

ج . محور دول الصّمود والتصدّي في مواجهة مصر كامب ديفيد

كان لغياب عبد الناصر المفاجئ عن المشهد العربي (أيلول ١٩٧٠) أثر كبير في تراجع زخم المدّ القومي وبروز زعامات إقليمية جديدة منافسة لمصر. وقد شهد عقد السبعينيات تحوّلاً في السياسة المصرية حيث تقارب السادات مع الغرب وطرد آلاف الخبراء السوفييت من مصر، وكانت زيارته للقدس عام (١٩٧٧) وتوقيعه إتفاقية كامب ديفد مع إسرائيل عام (١٩٧٨) الخطوة الكبرى في جهوده لتحويل سياسة مصر الخارجية بعيداً عن المسار الذي وضعها فيه عبد الناصر.وأعقب توقيع السادات لإتفاقية كامب ديفد طرد مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقر الجامعة إلى تونس، وكان ذلك بضغط من جبهة الصمود والتصدي عام ١٩٧٧ بدعوة من القذافي للضغط على مصر وعزلها، وقد ضمّت الجبهة كلاً من العراق وسوريا وليبيا واليمن الجنوبي والجزائر ومنظمة التحرير ولكنها لم تدم طويلاً بسبب تعقيدات مالية وإقتصادية وعسكرية وسياسية لامجال للخوض مفصلاً فيها هنا.

د . العدوان على الجمهورية الإسلامية وتشتّت المحاور

شهد عقد الثمانينيات تغيّرات كبرى نجم عنها تشكّل محاور جديدة في المنطقة العربية. فقد كان للعدوان العراقي الخليجي الغربي عام (١٩٨٠) على الثورة الإسلامية الإيرانية الفتيّة عام (١٩٧٩) أثر بالغ في تصدّع جبهة الصمود والتصدي، حيث دخل طرف غير عربي (إيران) في التفاعلات الإقليمية العربية بشكل واضح، فبينما دعمت دول الخليج ودول عربية أخرى عراق صدام حسين، وقفت سوريا وليبيا في صف إيران. كما كان لغياب مصر عن المشهد العربي أثر بالغ، فقد ظهر في هذه المرحلة نزوع عربي لإنشاء منظمات دون إقليمية فظهر مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١) وإتحاد المغرب العربي (أعلن عنه عام ١٩٨٩)، ولم يعد الصراع العربي–الإسرائيلي القضية الأولى في العالم العربي لخروج مصر من الصراع ولإنشغال العرب بالحرب ضد إيران. وقد استمر المشهد على هذه الصورة حتى نهاية الحرب الباردة وإحتلال العراق للكويت عام (١٩٩٠).

هـ . نهاية الحرب الباردة وتغيّر المحاور

كان لسقوط الإتحاد السوفييتي وإنتهاء الحرب الباردة أثر بالغ على السياسة الدولية في كل مكان، وكان هذا الأثر واضحاً على التفاعلات الإقليمية العربية، فقد توحّد اليمنان (١٩٩٠) وأصبحت القوى التقدميّة والثورية (كسوريا وليبيا ومنظمة التحرير) بدون ظهير دولي. وأحدثت بعض التطورات الإقليمية كإنتهاء الحرب العراقية–الإيرانية ثم إحتلال العراق للكويت هزّة كبيرة في العلاقات العربية، فقد إنقسم العرب بين مؤيدين لصدام حسين (كالأردن واليمن ومنظمة التحرير) ومعارضين له، وشاركت عدة دول عربية معارضة للإحتلال (منها دول الخليج ومصر وسوريا) في التحالف الدولي ضد العراق لتحرير الكويت عام (١٩٩١). في هذه المرحلة شكّلت العزلة الدولية والإقليمية التي تعرّض لها العراق ومشاركة مصر– التي عادت للجامعة العربية عام ١٩٨٩– في تحرير الكويت فرصة ذهبية لعودة مصر لقيادة النظام الإقليمي العربي. كما شهد عقد التسعينيات دخول المنطقة العربية في عملية التسوية مع إسرائيل حيث شاركت معظم الدول العربية (بما فيها سوريا والخليج) في مؤتمر مدريد للسلام (١٩٩١) الذي تلاه توقيع منظمة التحرير عام (١٩٩٣– أوسلو) ثم الأردن (١٩٩٤) على إتفاقيات سلام مع دولة الإحتلال الإسرائيلي، أنهت عقوداً من المواجهة العربية المشتركة للوجود الصهيوني في المنطقة العربية.

و . محور "الإعتدال" مقابل محور الممانعة

مثّلت عودة مصر لقيادة النظام الإقليمي العربي بداية لتشكل محور جديد ضمّ ما سُمّي بدول الإعتدال العربي (مصر والأردن ودول الخليج). وكان لسياسة الولايات المتحدة التي تلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر (٢٠٠١) والقاضية بمحاربة "الإرهاب" بالإضافة لخروج العراق من المشهد العربي إثر الغزو الأمريكي له عام (٢٠٠٣) أثر كبير في تعزيز هذا المحور. وقد قام محور الإعتدال على تحالف مصري–خليجي–

أردني–فلسطيني رسمي (فتح)، وكانت مبادرة السلام العربية في بيروت (٢٠٠٢) وعملية التسوية والعلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية هي القواسم المشتركة بين مكوّناته، إضافة إلى نظرة متقاربة حول الخطر الإيراني المزعوم على المنطقة.

في المقابل مهدت العلاقة الإيرانية–السورية الوثيقة وبروز قوى مقاومة من غير الدول (حزب الله بعد تحرير الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ وحماس بعد تحرير غزة ٢٠٠٥ وفوزها بالإنتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦)، مهّدت هذه العوامل الطريق لبروز ما سمّي بـ"محور الممانعة". وتتقارب بعض الدول كقطر وتركيا والسودان والجزائر واليمن في مواقفها من الصراع العربي–الإسرائيلي من هذا المحور رغم إحتفاظها بعلاقة جيدة بمحور الإعتدال. وقام محور الممانعة على توافق مشترك بين قواه الرئيسة على إعتبار إسرائيل تهديداً أمنياً إستراتيجياً مشتركاً للجميع، إضافة لبعض القواسم الأيديولوجية المشتركة لدى معظم أعضائه.

ز . الربيع العربي وإعادة تشكيل المحاور

لم يكد العقد الأول من الألفية الثالثة ينتهي حتى إنطلقت شرارة واحدة من أكبر التحولات الإقليمية في العالم العربي منذ إنهيار الدولة العثمانية وظهور الدولة العربية الحديثة. فقد مثّل إنطلاق الربيع العربي وما تلاه من فشل في التحول الديمقراطي وإندلاع حروب أهلية في كثير من الدول العربية المركزية مرحلة إستثنائية مأساوية في تاريخ المنطقة العربية. وعلى الرغم من مرور نصف عقد على إنطلاق هذه التفاعلات، إلا أن المنطقة ما تزال تتعرض لمخاض التشكّل من جديد.

في السياق نفسه شهدت المنطقة العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة الكثير من التطورات السياسية التي شملت الحروب والإنقلابات، وقد كانت السّمة الأشد بروزاً لهذه المرحلة هي تحول النظام الإقليمي العربي إلى نظام شرق أوسطي يشارك فيه بعض القوى غير العربية بشكل يتزايد فعالية، في أحيان كثيرة، متفوقاً على بعض القوى العربية. أما السّمة الأخرى التي اتّسمت بها هذه المرحلة فهي إستمرار سيولة الوضع وتواصل عملية التشكّل الإقليمي وتبلور المحاور.

ح . تفكك النظام الإقليمي العربي وتعدد المحاور

شهدت بدايات الربيع العربي صعوداً سريعاً لتيار الإسلام السياسي حيث وصل الإخوان المسلمون للحكم في كل من مصر وتونس والمغرب واليمن وليبيا، وأصبح لهم حضور إقليمي غير مسبوق. ودخلت تركيا وقطر، اللتان راهنتا على الربيع العربي، على خط دعم هذا الخط الإسلامي بقوة، فبدأت ملامح تحالف إقليمي جديد بالتشكّل. وكان العدوان الإسرائيلي على غزة (تشرين الثاني ٢٠١٢) أحد المنعطفات المفصليّة في تبلور هذا المحور (أو التكتّل) الجديد، حيث ظهرت مصر الإخوان وقطر وتركيا كتلة واحدة مؤيّدة لحماس وقوى

المقاومة الفلسطينية، وبدأ يتبلور محور جديد يختلف عن المحورين التقليديين اللذين هيمنا على المشهد العربي قبل إندلاع الربيع العربي. وما إن وقع الإنقلاب في مصر (تموز ٢٠١٣) حتى بدأ هذا المحور في التراجع، حيث فقد حجر الزاوية فيه (مصر مرسي)، وتعرضت دوله لضغوط شديدة مثل سحب السفراء الخليجيين من قطر (آذار ٢٠١٤) للحدّ من دعمها لمنظمة الإخوان المسلمين.

في زاوية أخرى من المشهد الإقليمي، تحوّل محور الممانعة بعد إندلاع الأنشطة المسلّحة في سوريا وخروج حماس منه عام (٢٠١٢) إلى محور تقوده إيران، ويضم العراق وسوريا وحزب الله اللبناني. ودعم هذا المحور القوى الممانعة في دول المنطقة، فظهر نفوذها في اليمن متمثّلاً بالصعود الحوثي، وفي البحرين بإندلاع الثورة وسواها. وتبنى هذا المحور خطاباً مُعادياً لكل من دول الإعتدال وتكتّل الإخوان وحلفائهم (وظهر ذلك جلياً في موقف المحور المتعاطف مع إنقلاب السيسي). أما المحور الثالث فقد تشكل من دول الإعتدال العربي التي تبنت مشروع الثورة المضادة للربيع العربي وسائر أشكال الإعتراض على الوضع القائم وجاهرت بعدائها للإسلام السياسي. وبرزت الإمارات والسعودية كأبرز القوى المحرّكة لهذا المحور. ونجح المحور في إستعادة مصر بعد إنقلاب السيسي، كما ضغطت دوله على الإسلاميين في تونس وليبيا واليمن وغيرها. وحافظ هذا المحور (محور الثورة المضادة) على عدائه لإيران، بالتوازي مع العداء للإسلاميين وداعميهم. ورغم ما تشير إليه التطورات التي تلت وفاة العاهل السعودي عبد الله من تخفيف حدّة عداء السعودية (مركز المحور) للإسلاميين، إلا أن هذا قد يشكّل تغيّراً مرحليّاً مرتبطاً بتطورات الوضع في اليمن وتقديم أجندة مواجهة إيران على ما سواها.

خلاصة المشهد الإقليمي إذن هي في تشكّل ثلاثة محاور رئيسة متصارعة هي: أولاً ما سمّي تكتيكيّاً المحور الشيعي بقيادة إيران، ومحور "الإعتدال" والتبعيّة لأميركا (الثورة المضادة) بقيادة السعودية، وبقايا محور الإسلام السياسي وحلفائه. ومن الممكن عند إستكمال المشهد إضافة محور رابع متمثّل في تنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش) وحلفائها التكفيريين. ورغم صعوبة توصيف داعش بالمحور إلا أن مشروعها وتطبيقاته على الأرض، كقيام كيان واسع في سوريا والعراق ووجود سيطرة في مناطق خارج هذا الكيان على أجزاء من ليبيا وسيناء وغيرها، يشيران إلى بوادر تشكّل محور رابع يتصارع لفرض نفوذه وحضوره في المنطقة.

تداعيات التحول في النظام الإقليمي العربي

لقد أدّت عوامل عدة، يمكن وصفها بالظواهر، إلى تغيير قواعد اللعبة في المنطقة العربية وإعادة ترتيبها. وقد مثّلت هذه الظواهر فرصاً وتحديات في آن واحد لصانعي القرار العاملين في المنطقة، بحيث سعت بعض القوى العظمى والقوى الإقليمية إلى توظيف هذه الظواهر في خدمة مشاريعها الإقليمية، في حين عانت معظم دول المنطقة من آثار تلك الظواهر. ولعل أهم هذه الظواهر:

أولاً: إنتقال مركز النظام الإقليمي العربي من مصر وسوريا إلى دول الخليج.

بدأ الدور الخليجي في السياسة الإقليمية بالتصاعد تدريجياً مع تزايد القدرة المالية لهذه الدول. وخلال العقود الأخيرة أتاح صعود إقتصادات الدول الخليجية، وخروج العراق من المعادلة العربية، الفرصة لكل من السعودية وقطر والإمارات للعب أدوار إقليمية مهمة، ساعد على بروزها وجود رغبة حقيقية لدى قادة هذه الدول للعب أدوار إقليمية ودولية أكبر. وقد ساعد هذه الدول على ذلك، عدم وجود معوقات بنيوية حقيقية أمام قيادات هذه الدول في عملية صنع القرار (خصوصاً في السياسة الخارجية). فلا يوجد تعقيد مؤسسي كبير في عملية صنع القرار، ولا توجد معارضة شعبية ذات وزن، ولا يتجاوز عدد صنّاع القرار –عادة– بضعة أشخاص؛ ممّا يتيح القدرة على إتخاذ قرارات سريعة وتغيير أي سياسة بسهولة نسبية.

وشهدت الأعوام الأخيرة دخول الدول التي كانت تقود المحاور، في الفترة السابقة للربيع العربي، في تحولات سياسية كبرى أنهكت هذه الدول وأضعفت إقتصاداتها وهمّشت أدوارها الإقليمية، فأصبحت مصر مرتهنة للمساعدات والسياسات الخليجية، وسوريا مرتبطة مصيرياً بالسياسات الإيرانية ومن ثم الروسية، ممّا قزّم من الأدوار التي كانت تؤديها هاتان الدولتان القائدتان. ولم تستطع دول عربية أخرى كالجزائر أو السودان تعويض الأدوار التي اضطلعت بها سوريا ومصر لأسباب مختلفة، فأصبحت الفرصة سانحة لدول خليجية عدة لملء الفراغ العربي.

لعله من المهم الإشارة إلى أن النظام الإقليمي العربي لم يعد له مركز واحد واضح أو مركزان متنافسان كما كان الحال من قبل، فالواقع أنه أصبح مفككاً تتجاذبه القوى والمحاور. فالصعود الخليجي لم يجعل من السعودية مثلاً مركزاً أوحد للإقليم، وإنما جعل منها مركز ثقل في إقليم مفكك، يحظى فيه بعض الدول غير العربية بمركزية وحضور يتجاوز حضور الكثير من الدول العربية نفسها.

ثانياً: تراجع سلطة ونفوذ الدولة القومية الحديثة في المنطقة العربية

تتبنّى المدرسة الواقعيّة التقليديّة وجهة النظر القائلة بأنه في عالم تسوده الفوضى (من دون حكومة عالمية) فإن "الدولة" هي الكيان الأهم في السياسة الدولية، وأنها صاحبة الحق الحصري في إستخدام العنف من أجل الدفاع عن هيبتها وتماسكها في وجه التحديات الداخلية والخارجية. ولكن ظاهرة العولمة وإنتشار

تكنولوجيا المعلومات والإنترنت جعلت من قدرة الدولة على السيطرة شبه المطلقة أمراً مستحيلاً، كما جعل تبادل المصالح بين الدول من مسألة الإستقلالية التامة أمراً شبه مستحيل.

هذه التطورات التي تمّت عبر السنين، أثّرت ولا تزال تؤثّر على جميع دول العالم بما فيها القوى العظمى، وإن بصور متفاوتة، إلا أنها أضحت شديدة التأثير على الدول العربية خصوصاً بعد إندلاع الربيع العربي وما تلاه من ثورات وتحولات. فالكيانات السياسية العربية التي قامت إثر إنتهاء الحربين العالميتين الأولى والثانية فُرضت على المجتمعات العربية فرضاً بفعل الإستعمار الفرنسي والبريطاني ثم الأميركي، فأصبح العرب موزّعين على أكثر من عشرين كياناً سياسياً تحوي في داخلها أخلاطاً عرقية ودينية وطائفية معقّدة تموج فيما بينها موجاً. ولسوء الحظ، فقد فشلت معظم الأنظمة السياسية العربية في بناء الدولة الأمّة ذات المؤسسات والتي تسودها القيم الديمقراطية، ويحظى فيها المواطن بحقوقه ويتشارك مع غيره من أبناء مجتمعه في تحقيق عيش كريم مشترك. وعلى النّقيض من ذلك، فقد سيطرت أنظمة حكم إستبدادية على دول شديدة التنوّع في مكوّناتها الإجتماعية والدينية والثقافية، وحاولت فرض هيبتها بالقهر، مما جعل الفشل والإنفجار وقائع حتميّة تنتظر الوقت المناسب للإنطلاق.

مع إندلاع أحداث الربيع العربي توفّرت فرصة تاريخية لإعادة تشكيل أنظمة الحكم بصورة تتلاءم مع حاجات المجتمعات العربية الحديثة، وتلحق بالتطور الذي وصلته المجتمعات الإنسانية الأخرى حول العالم. ولكن، ولظروف عدة، لم تنجح هذه المحاولة، بل إنزلقت معظم الدول العربية إلى أتون حروب داخلية فتحت الباب للتدخلات الخارجية لتزيد من تعقيد المشهد.

في ظلّ هذا الوضع المُزري، أصبح تراجع سلطة الدولة المركزية وفشل مؤسساتها في رعاية الشؤون العامة حقيقة شاخصة، فبدأت قوى مجتمعية عديدة بالبحث عن لافتات بديلة تحميها أو تحقق لها أحلاماً تاريخية، فبدأ جنوب اليمن بالبحث عن كيانه من جديد، وبدأ أكراد العراق وسوريا بالإبتعاد عن الحكم المركزي، وأصبحت النزعة القبليّة أو الطائفيّة أو العرقيّة أو المذهبيّة أكثر وضوحاً في العالم العربي، وأضحت الدول العربية أكثر هشاشة من أي فترة مضت من تاريخها الحديث.

هذا المشهد الممزّق يعني أن أي تدخل خارجي –إقليمياً أو دولياً– سيدفع ببعض المشاريع الفئوية إلى الأمام، ويسّهل إنفصال أو تشكّل كيانات ودويلات جديدة داخل الدول الهشّة. ويساعد على تحقيق ذلك وجود رغبة لدى بعض القوى الخارجية التي تجد في الكيانات العربية الكبرى تعطيلاً لمصالحها أو تحدّياً لقدرتها على بسط نفوذها في المنطقة، وما تفتيت يوغوسلافيا عنا ببعيد! فاليمن يمكن أن يصبح يمنين أو ثلاثة، وسوريا يمكن أن تصبح دولتين أو ثلاثة وهكذا دواليك.

خلاصة الأمر أن المنطقة العربية مقبلة على مزيد من التجزئة والتقسيم، ولن يوقف هذا الخطر سوى نجاح مشروع سياسي وحدوي تنتجه قوى المقاومة والممانعة الرافضة للتبعيّة والإستلاب للغرب في إحدى الدول العربية المركزية، وهذا ما لا توجد له بوادر في المرحلة القريبة المقبلة.

ثالثاً: دور وأثر صعود الحركات والفاعلين من غير الدول(non-state actors)

يستطيع المتابع لما تنشره وسائل الإعلام المتعلّقة بالمنطقة العربية أن يدرك تعاظم دور الحركات السياسيّة والفصائل المسلّحة فيها أكثر من أي منطقة أخرى في العالم، فقوى مثل داعش والقاعدة والنصرة وحزب الله وحماس والإخوان والحوثيين تملئ النشرات الإخبارية، وتحوز الكثير من إهتمام ووقت صنّاع القرار في المنطقة والعالم. وهذا التوجه هو تعبير عن ظاهرة متنامية في المنطقة العربية والشرق الأوسط والعالم عموماً وهي تصاعد أدوار القوى غير الدول، وهي تتزامن مع تداعي سلطة الدولة القوميّة وتراجع نفوذها داخلياً وخارجياً. فالمُتابع للصّراع في سوريا يدرك أن القوى الفاعلة الأساسية،إضافةً إلى بعض الدول، هي القوى المسلحة والجماعات الطائفيّة سواء كانت محلية أم أجنبية .

والمشهد في اليمن أيضاً يُظهر تصاعد دور قوات الحوثي في مواجهة الدولة التي تراجعت مؤسساتها في مقابل صعود القبائل وميليشيات المقاومة الشعبية. ولعلّ صمود حزب الله مدّة ٣٣ يوماً بوجه قوى الشّر المحلية والعالمية، وكذلك صمود حماس وقوى المقاومة الفلسطينية في وجه أقوى جيش في المنطقة لأكثر من ٥٠ يوماً، أدلة أخرى على تنامي قوّة الحركات والفاعلين من غير الدول، مقابل تراجع قدرة الدول الرسمية على السيطرة. وليس من المتوقّع هنا تغيّر هذه الظاهرة في الوقت القريب، بل ستستمر سلطة الدول الرسمية في التّراجع مقابل تصاعد نفوذ الحركات والميليشيات المختلفة على ضوء إستمرار تغذيتها من الداخل والخارج.

رابعاً: تصاعد أدوار القوى الإقليمية غير العربية والقوى العظمى في المنطقة العربية

وجدت القوى الإقليمية والدولية في فوضى أحداث الربيع العربي فرصة كبيرة للدخول إلى المنطقة العربية وإختراقها، فإنهيار وتضعضُع أنظمة مركزيّة قوية كالنظام المصري والليبي والسوري واليمني سمحت لقوى إقليمية مختلفة كإيران وتركيا بالدخول على المعادلات المحلية لهذه الدول. وقد تفاوت هذا التدخّل بين تأثير سياسي أو إعلامي في بعض الحالات، وتدخّل عسكري مباشر أو غير مباشر في حالات أخرى. وقد إستغلّت القوى العظمى بدورها هذه الفرصة السّانحة لتعزّز من وجودها في المنطقة كما فعلت الولايات المتحدة، أو تبحث عن دور مفقود كما فعلت روسيا وفرنسا، وكانت نتيجة هذا التدخّل الأجنبي أن أصبحت مصائر بعض الدول العربية مرتبطة بشكل مباشر بالقرارات الدولية، بينما أصبحت بعض القوى المحلية أشبه بأحجار متحركة على رقعة شطرنج مشتعلة. المهم هنا أن هذه القوى الإقليمية والدولية جاءت لتبقى وتحصل على

نصيبها من كعكة المنطقة في شتّى مجالات الطاقة والإعتبارات الجيوستراتيجية والجيوسياسية، وهي ستستمر في أداء أدوار محوريّة في رسم مستقبل المنطقة العربية وتحديد شكل خريطتها ومحاورها المستقبلية.

خامساً: تراجع أهمية الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية

لطالما مثّل الصراع العربي–الإسرائيلي والقضية الفلسطينية أحجار زاوية في أي تحالف إقليمي عربي. فقد بلور محورا الممانعة والإعتدال –مثلاً– تصوّرات مختلفة حول طبيعة الصّراع ومركزيّة القضية الفلسطينية، بينما بنت دول الصّمود والتصدي تحالفها من أجل مناهضة الموقف المصري المُقبل على التسوية مع إسرائيل. أما بعد إندلاع الربيع العربي وما تلاه من تطورات دراماتيكية، فقد غرقت دول المنطقة في شؤونها الداخلية بشكل غير مسبوق، ولم تعد القضية الفلسطينية تحمل الخصوصيّة والجاذبيّة والقداسة نفسها التي كانت تحظى بها من قبل. فجميع الساحات العربية مشتعلة ويسقط فيها الشهداء والضحايا بمئات الآلاف، والقضية الأهم على أجندة صنّاع القرار في المنطقة هي كيف يمكنهم إسقاط نظام ما أو كيف يمكنهم الحفاظ عليه، ولم تعد المواجهة مع إسرائيل، أو حتى التسوية معها، هي القضية الأهم على طاولة صنّاع القرار العربي في هذه المرحلة وربما لمرحلة طويلة مقبلة أيضاً. ولعل تراجع محوريّة القضية الفلسطينية يعود لأسباب ذاتية أيضاً بالإضافة للأسباب الموضوعية، فمشروع التسوية معطّل منذ سنين، والطّرف الإسرائيلي يزداد تطرّفاً ولا يجد في التوصل إلى تسوية دائمة في هذه الأوضاع المهترئة أي مصلحة إستراتيجية له طالما أن الأغلبية العربية تتهافت عليه بالمجّان أوبأبخس الأثمان .

أما مشروع المقاومة الفلسطينية فقد تحوّل في غزة إلى ما يشبه توازن الردع مع العدو، بحيث أضحى القطاع أشبه بدولة مطوّقة لا جزءاً من الأرض المحتلة، وأما في الضفة المحتلة فقد حوصرت المقاومة بشكل يمنعها من تحريك المشهد الفلسطيني بشكلٍ فعّالٍومتواصل. ويزيد من تعقيد المشهد إستمرار النظام السياسي الفلسطيني في الإنقسام والإستقطاب، ممّا يمنع القضية الفلسطينية من إحراز أي تقدّم على أي صعيد. أما بالنظر للظرف الموضوعي، فالمُتابع للأزمات العربية في دول ذات ثقل إستراتيجي كسوريا ومصر واليمن يدرك أن القوى الدولية والإقليمية أصبح لديها قضايا أكثر إلحاحاً كمواجهة داعش، أو محاصرة توسّع النّفوذ الإيراني، ولم تعد القضية الفلسطينية بالأولوية نفسها التي كانت عليها قبل سنوات. لذا فإنه من غير المتوقّع أن تنشغل القوى الدولية أو الإقليمية في أي مشاريع كبرى متعلقة بالقضية الفلسطينية في الفترة القريبة المقبلة، بل قد يتم تأخير هذه القضية لتشكّل جزءاً من تسوية إقليمية شاملة في المستقبل. هذه الظواهر أدّت ولا تزال إلى تغيير خريطة المنطقة الإستراتيجية، ولن يكون من السهل تحليل المشهد أو تقدير الموقف دون الوقوف عند هذه الظواهروأخذها بعين الإعتبار.

سياسة الأمر الواقع

كان الإرهابي مناحيم بيغن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق يترنّم ببعض التّرانيم التي وردت في التوراة أثناء توقيعه إتفاقيّة كامب ديفيد مع الرئيس المصري الراحل أنور السادات عام ١٩٧٩ فقال :(يا أورشليم يا عاصمة الدنيا سوف يزورك الملوك من كافّة أنحاءالدنيا)، وطبعاً قصده تحت السيادة الصهيونية، ويبدو أن هذا يتحقق تدريجياً والعرب والمسلمون غافلون عما يجري من حولهم أو بالأحرى متغافلون، وللأسف أن القضية الفلسطينية المقدسة التي كانت ذات يوم رمزاً للنضال العربي – الإسلامي والتحرر العالمي تتراجع الآن من الصّدارة ولا يذكرها أحد إلا على إستحياء وبشكلٍ مموّهٍ ومبتور في ختام بعض مؤتمرات القمة العربية. كانت هناك جهات في الماضي تقول أن الفلسطينيين باعوا أرضهم لليهود،أمّا اليوم فأصبحنا نسمع ونرى الكثير من العرب والمسلمين يبيعون الأرض والشّرف والدّين وكل شيء مقدّس بأموال البترودولار المدنّسة لليهود، أشدّالناس عداوةً للمؤمنين في الوجود، في حين ينعم الكيان الصهيوني ب ٧٩%من أرض فلسطين السّليبة في ظل الإستيطان الزاحف والترحيل المستمر .

أمّا بالنسبة للتطبيع مع إسرائيل فحدّث ولا حرج، ذلك أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس هو أوّل من نادى وينادي بالتعاون الأمني مع كيان العدو ويأمر قوات الشرطة الفلسطينية بتفتيش حقائب الطلاب المدرسيّة خشية أن يكون فيها سكّين مطبخ أو قلم رصاص. وأصبح بعض العرب والفلسطينيين في نظر العالم عملاء وخدّام لإسرائيل، فقوّات الأمن الفلسطينية تحرس حدود الإحتلال والمستوطنات وتدافع عن الإسرائيليين وتتآمر على مواطنيها بأوامر علنيّة من الرئيس أبو مازن الذي قال إنه لا يخجل من كل هذا العار. والأنكى من كل ذلك أن بعض العرب والمسلمين باتوا يبرّرون لأنفسهم الخضوع للخذلان والإستنكاف عن أداء الواجب المقدّس بقولهم "لانريد أن نكون ملكيّين أكثر من الملك."

البابا تواضروس، بابا الأقباط الجديد في مصر زار الكيان الصهيوني ثم "أورشليم" القدس ومعه وفد من ثمانية من كبار القساوسة في الكنيسة القبطيّة المصرية وحصل على تأشيرة إسرائيلية وسافر عن طريق مطار بن غوريون في تل أبيب، بالرغم من أن سلفه البابا شنوده رفض زيارة القدس بل منع الأقباط من زيارتها مادامت تحت الإحتلال الإسرائيلي وكذلك البابا كيرلس السادس أيضا. أما مفتي مصر السابق الشيخ علي جمعة فقد زار القدس تلبية لدعوة محمود عباس بحجّة أنّه يريد الصلاة في المسجد الأقصى المبارك، بالرغم من كون القدس تحت الإحتلال الإسرائيلي وذلك بحجّة تزييف معنى الآية الكريمة "وإن جنحوا للسّلم فاجنح لها". وكذلك فعل الشيخ الطنطاوي شيخ الأزهر، عندما صافح الرئيس الإسرائيلي الأسبق المجرم شمعون

بيريس بذريعة أنه لم يكن يعرفه. والكثيرمن الفنّانين والفنّانات المصريين زاروا إسرائيل بالرغم من أن النّقابة أجرت تحقيقاً معهم وأوقفتهم عن العمل الفنّي مدّة سنة، لأن النقابات في مصر ترفض التطبيع مع العدو الإسرائيلي .

وفي مجال التطبيع أيضاً نجد الأمير السعودي تركي الفيصل مدير المخابرات السعودية السابق يُجري مُناظرة مع رئيس الإستخبارات الإسرائلية السّابق اللواء عاموس يادلين في بروكسل سنة ٢٠١٤، وقد تكلّم الرجلان فيها عن "السلام" في الشرق الأوسط والمفاجأة كانت عندما عرض يادلين على الأمير تركي تحقيق رغبة والده الملك فيصل الذي كان يتمنّى الصلاة في المسجد الاقصى والقيام بجولة في المدينة الخاضعة طبعاً للسيادة الصهيونية، في مؤشّر علني على الإعتراف بشرعيّة الإحتلال. ثم جاء الجنرال السعودي أنور عشقي لزيارة إسرائيل بحجّة أنه جاء بدعوة من اللواء جبريل الرجوب، فزار السلطة الفلسطينية ثم إنتقل إلى فلسطين المحتلة وقابل مسؤولين في الحكومة الإسرائيلية حيث قال: "نسعى لجعل إسرائيل العدوّة للمملكة صديقة لها"، وأضاف: "إن مقاومة إسرائيل المتفوّقة علينا عسكرياً معناه تدمير أنفسنا". ولم يكتفِ بذلك بل أكّد أن "زمن العنتريات إنتهى"، وهنا نسأل ما الذي لم ينتهِ إذن، أليس زمن الخزي والإستسلام والإستزلام للصهاينة وأسيادهم الأميركيين فقط من أجل الإستمرار بالحكم في أنظمة الفساد والإفساد والنّهب المنظّم والمقونن؟ والأغرب من ذلك أن السيد عشقي يصف المجرم نتنياهو بأنه صديق منتظر. ثم يجهر بالقول: "إننا نقتدي بالرسول عليه الصلاة والسلام الذي زار المشركين وفاوضهم".لكن هل سيدنا محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام زار من احتلوا أرضه وانتهكوا مقدساته؟ فلماذا هذا التزلّف أمام من ثبت أنّهم أضعف الناس بعد أن عجزوا عن إحتلال شبر واحد من جنوب لبنان ولم يستطيعوا أن يحتلّوا شبراً من أرض غزة هاشم بالرغم من التّرسانة العسكريّة الأميركيّة الهائلة الموجودة عندهم .

هذه هي إذن أجواء الخزي والعار التي يتمرغ بوحولها الآسنة بعض من أبناء هذه الأمة، أمّة المليار ونصف مسلم.

معالم الحلف غير المقدس:

١ . المَعلَم السعودي

لم يعد التوجّه الإستراتيجي السعودي نحو كيان العدو الصهيوني بخافٍعلى أحد بعد التصريحات واللقاءات العلنيّة والخفيّة بين عناصر مسؤولة من الطرفين وفي هذا الخصوص يقول يورام إتينغر، خبير شؤون العلاقات بينَ إسرائيل والولايات المتحدة: "من غير المفاجئ أن تدعم المملكة العربية السعودية موقف إسرائيل

فيما يتعلق بإتفاقيّة النّووي الإيراني، لديهم أسباب جيدة لذلك". هذه الحقيقة تنطبق أيضاً على ما فعله حكّام السعودية بتوقيع إتفاقيّة خاصّة مع إسرائيل فى عام ٢٠١٤ لحماية مضيق تيران، وبموجبها تمّ توريط القيادة السياسية فى مصر لتقديم التسهيلات لضمان تنفيذ هذه الإتفاقية السعودية – الصهيونية، وتتضمّن تنازل مصر بكل بساطة عن جزيرتي تيران وصنافير، كخطوة أولى للسعودية بزعم ملكيّة السعودية لتلك الجزر، ثم بعد تمرير هذا التنازل المهين والمشين تقوم السعودية شكلياً بإدارة تلك الجزر مع إسرائيل ثم تنسحب المملكة تدريجياً لتتحكّم إسرائيل فى المضيق بمفردها ومن ثم يتحسّر الشعب المصري على تفريط السيسى بأراضيه وسيادته عليها. هذه الإتفاقية نشرها الموقع الأميركى veterans بتاريخ ١٣ نيسان الماضى، وتضمّنت أسماء الضباط السعوديين الذين تلقوا دورة تدريبية فى إسرائيل لحماية مضيق تيران بمباركة مصرية.

والمعلومات المنشورة من هذا المصدر تذكر إستضافة إسرائيل لعدد من الضباط من السعودية للمشاركة في دورات تدريبية عسكرية في قاعدة البولونيوم في ميناء حيفا في عام ٢٠١٥. وسيتم بناءً على هذا التعاون بين إسرائيل والمملكة العربية السعودية دعم الأمن والإستقرار في المنطقة ومكافحة الجماعات الإرهابية في البحر الأحمر. المصدر يشير أيضاً إلى تشكيل فريق عمل لعمليات مشتركة من قبل إسرائيل والمملكة العربية السعودية في جزيرة تيران. كما تمّإختيار كل من العقيد ديفيد سلامي من إسرائيل واللواء أحمد بن صالح الزهراني كقائد مشترك للقوات البحرية من المملكة السعودية .

من ناحية أخرى دعا رئيس "المعسكر الصهيوني" والمعارضة الإسرائيلية يتسحاق هرتسوغ إلى تشكيل حلف مشابه لـ"حلف الأطلسي"، بين إسرائيل والدول العربية المعتدلة في موقفها من الإحتلال والسياسات الإسرائيلية. وأضاف هرتسوغ، الذي كان يلقي كلمة في «الجمعية العامة للإتحادات اليهودية في العاصمة واشنطن»، أن «مجموعة التهديدات في الشرق الأوسط توفّر لإسرائيل فرصة تاريخية». وبرغم أنه لم يتحدث عن معالم هذه الفرصة، لكن بالإستناد إلى العديد من المواقف السابقة، فهي تتمثّل في الإستفادة من التحالف مع الدول العربية التي ترى إسرائيل أن بوسعها خوض معركتها في مواجهة تهديدات محدقة بالأمن القومي الإسرائيلي، وفي مقدّمتها محور إيران والمقاومة في المنطقة، إلى جانب التهديدات الكامنة في إنتشار الجماعات الإرهابية التي تشكّل بدورها في نهاية المطاف تهديداً للأنظمة العربية. وتريد إسرائيل أن تقدّم نفسها في هذا السياق على أنها الدولة الإقليمية العظمى التي يمكن للآخرين أن يستفيدوا من قدراتها والتحالف معها في مواجهة تهديدات محدقة بأنظمتهم .

في هذا المجال تُبدي السعودية تخوّفها من معالم تراجع تتراءى في السياسة الخارجية الأميركية خلال ولاية أوباما، وذلك لأنها، بحسب رأيها، تتبنّى عدّة إستراتيجيات غير بنّاءة أبرزها: أولاً تفضيل العمل في

تحالفات دولية واسعة على سياسة العمل المستقلّة، خلافاً لسياسة بوش، الإبن المدلّل والمفضّل لدى حكّام السعودية. ثانياً، تقليص ميزانيات وزارة الدفاع الأمريكية بشكل كبير. ثالثًا، الإستخفاف بتهديد النووي الإيراني، وإفتراض أن الإتفاقية قادرة على إحتواء خطره. رابعاً الميل للحديث مع الأعداء والتوصّل لإتفاقيات معهم بدلاً من إبادتهم وفقاً لرغبتها وسياستها التقليدية. خامساً، تآكل قدرة الردع الأميركية بشكل عام مما يعطي دفعة قوية لإيران ويعرّض المصالح السعودية للخطر.

أمام هذا التراجع الأميركي تحاول السعودية التعويض بالتظلّل بظلّ قوة العدوان الإسرائيلية بذريعة "مواجهة التهديدات المشتركة"، كما حصل عام ١٩٦٧ عندما سعدت السعودية بتحطّم جيش الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وإندثار أمل الوحدة العربية التي تكرهها السعودية وعملت على تفكيكها، كذلك سعدت السعودية في عام ١٩٧٠، عندما أجبرت إسرائيل سوريا على الخروج من أردن الملك حسين مرتكب مذابح أيلول الأسود، وهي سعدت عام ١٩٨١ عندما دمّر الطيران الإسرائيلي المشروع النووي العراقي مما أنقذها من حرب نووية مع صدام حسين، وفتحت لأميركا باباً للحرب مع العراق عام ١٩٩١. وفي السياق نفسه وفي عام ٢٠٠٧ دمّرت إسرائيل المنشأة النووية السورية التي كانت، بحسب زعمها، تهدّد إستقرار السعودية، أما وجود ٢٠٠ رأس نووي إسرائيلي في الكيان العبري فهذا برأيها لصالح سلام ورفاهية شعوب المنطقة. وفي عام ٢٠١٤ إتّهمت السعودية حركة حماس بأنها هي سبب الحرب على قطاع غزة، وهي دعمت إسرائيل في جرائمها بحقالشعب الفلسطيني وذلك لكونها تعتبر حركة حماس وأي تنظيم نضالي آخر، تماماً كرأي إسرائيل، تنظيماً إرهابياً بحجّة أنه يمنح إيران الداعمة للمقاومة والتحرير ونصرة المستضعفين موطئ قدم في الشرق الأوسط. كذلك هي الحال بالنسبة للمقاومة الإسلامية وحزب الله الذي إعتبرته السعودية مغامراً عام ٢٠٠٦ عندما دحر الإحتلال الصهيوني ذليلاً من لبنان وسجّل أول إنتصار مشرّف في التاريخ العربي الحديث، ثم لم تكتفِ بذلك بل وصمته بالإرهاب خدمةً لإسرائيل والأميركيين .

ويذكر المحلّل الأمني في صحيفة يديعوت أحرونوت يوسي ميلمان بمعلومات كانت قد نُشرت، وتفيد أن رؤساء الموساد وبينهم مئير داغان كانوا قد إلتقوا في الماضي رؤساء المخابرات السعوديين. وعُلم أيضاً أن رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت إلتقى رئيس الإستخبارات السعودية السابق بندر بن سلطان، الذي كان سفير بلاده في واشنطن. وفي هذا السياق أكّد المغرّد السعودي الشهير المعروف بـ "مجتهد"، أن الإتفاق الذي جرى بين الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز والرئيس المصري محمد عبد الفتاح السيسي حول جزيرتي "تيران" و"صنافير" كان بسبب العلاقة مع إسرائيل، مشيراً إلى أن جسر السعودية مع مصرهو في الأصل جسر مع إسرائيل. وقال روبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن الذي أدار الحوار بين الأمير تركي

الفيصل، الرئيس الأسبق للمخابرات السعودية، والجنرال الإسرائيلي يعقوب عميدرور، مستشار الأمن القومي الإسرائيلي السابق، عن "الأمن والسلام في الشرق الأوسط"، إن أحد أفضل الأشياء في هذا الحوار هو "أننا ننجح في وضع أجندة لمرحلة طويلة من المفاوضات السعودية – الإسرائيلية التي ستأتي في المستقبل ."

والودّ السعودي الإسرائيلي بدأ بسلسلة من التصريحات لعدد من الشخصيات السعودية تجاه تل أبيب على رأسها الأمير تركي الفيصل رئيس المخابرات السعودية الأسبق، الذي يُعدّ عرّاب التقارب السعودي–الإسرائيلي، بل عرّاب دمج إسرائيل جغرافياً مع دول المنطقة. وشمل الودّ السعودي الإسرائيلي لقاءات مفتوحة شملت مناظرة بين عاموس يادلين وتركي الفيصل إلى مشاركة من الأخير في مؤتمر عُقد في تل أبيب وجّه فيه خطاباً يشرح ضرورة إنهاء العداء بين إسرائيل والدول العربية والإنتباه والعمل سوياً لمواجهة مخاطر الإرهاب. ومثل هذه التصريحات والودّإنعكسوا في الخطاب السياسي والإعلامي الإسرائيلي الذي أصبح يتحدث بصيغة تربط التقارب والتطبيع مع السعودية بدول الخليج بالكامل منذ بداية العام الماضي ويوصي بفتح مجالات إستراتيجية مع دول الخليج وعلى رأسها المملكة السعودية. وتبلورت الرؤية السعودية تجاه التقارب مع إسرائيل وخرجت إلى العلن على لسان الملياردير السعودي، الأمير الوليد بن طلال، الذي صرّح في حوار له مع شبكة "بلومبرج" الأميركية بنقاط التلاقي الضروري من وجهة نظره بين بلاده وبين إسرائيل. كما جمعت لقاءات عدّة ممثّلي الدولتين، وبالأخص لقاء الجنرال السعودي السابق أنور عشقي، بمدير عام وزارة الخارجية دوري جولد. ويعمل عشقي مستشاراً إستراتيجياً في المملكة، فيما يعدّ دوري غولد مقرّباً من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذين عيّنه في هذا المنصب. وبحسب شبكة "بلومبرج" الأمريكية، فإن اللقاء بين الإثنين بمثابة ختم على سلسلة لقاءات سرّيّة بين مندوبين من الدولتين. فمنذ بداية العام ٢٠١٤ عقدت ٥ لقاءءات مختلفة في الهند وإيطاليا وتشيكيا. ومع إستمرار هذا التقارب والألفة بين الرياض وتل أبيب فإنه من غير المستبعد أن تتجاوز العلاقات بين الدولتين مرحلة التنسيق الأمني واللقاءات السرية والعلنية الرسمية وغير الرسمية إلى مرحلة التطبيع العلني والإنخراط في محور موحّد معادٍ لإيران وحلفائها .

من ناحية أخرى يبدو أن المجتمع السعودي مهيّء للتطبيع مع الكيان الصهيوني وذلك من خلال إستطلاع للرأي العام أجراه معهد السياسات والإستراتيجية التابع لمركز هرتسيليا الإسرائيلي عبر الهاتف داخل السعودية حول القلق من تهديدات إيران وداعش وإسرائيل. ووفق الإستطلاع فإن ٥٣% من السعوديين يرون فى إيران عدوهم الأساسي، فيما أعرب ٢٢% من المشاركين في الإستطلاع أن عدوهم الأساسي هو "داعش"، بينما قال ١٨% فقط من المشاركين فى الإستطلاع أن إسرائيل هي العدو. إن السعودية اليوم مختلفة تماماً عن الأمس، فهى حلّت محل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين حينما كان يدعم المعارضة الإيرانية.

وأوضحت مشاركة الأمير تركي الفيصل في الإجتماع الأخير للمعارضة الإيرانية "مجاهدي خلق"، أن السعودية تحاول بقدر الإمكان التقرّب من إسرائيل نكايةً بإيران مما يجعل العلاقات بين المملكة وإسرائيل في تطور متصاعد لحد يجعلنا نقول إنه في خلال فترة وجيزة ستصبح العلاقات بين البلدين على أفضل ما يرام وبشكل رسمي وعلني، ممّا سيعني خروج علاقات باقي دول الخليج والدول الخاضعة للنفوذ السعودي مثل مصر، مع إسرائيل، إلى النور أسوةً بالسعودية أيضاً، خاصةً أن التطبيع الإقتصادي بالنسبة لدول خليجية عديدة موجود بالفعل منذ فترة طويلة وإن لم يكن بشكله الرسمي، بل هناك علاقات سياسية غير مُعلنة بحيث أن ما يدور في المنطقة العربية الآن يكشف أن هذه الدول لا تفكّر إلا في مصالحها الخاصة ومصالح قادتها بغضّ النظر عن أي إعتبارات أخرى.

بسقوط حكم الرئيس المخلوع حسنى مبارك، الذي كان يشكّل لفترة طويلة أحد أضلع مثلّث ما يُسمّى بدول الإعتدال العربي السعودية – الأردن – مصر، وهو المثلّث الذي عمل كل ما في وسعه ليكون أداة طيّعة في يد إسرائيل وفي يد الإدارة الأمريكية، ضاقت على النظام السعودي إمكانية التحرّك لخدمة الأغراض الصهيونية. ومع تصاعد الإضطرابات والمواجهات بين النظام المصري والشعب المُطالب بالتغيير وبالمحاسبة، وبسقوط النظام، كان واضحاً أن النظام السعودي لم يعد قادراً على الإستمرار في النّهج المسدود نفسه من دون الدخول في حلف قادر على حمايته بصورة فعّالة، لذلك لا يجد المتابعون للشأن السعودي مفاجأة في أن يعلن النظام قريباً عن تحالف رسمي مع نظام التمييز العنصري الصهيوني بمُباركة أميركية مُعلنة ومُباركة خليجيّة خافتة ولو لفترة من الزمن.

إن الهجوم السعودي الدموي الأخير على الشعب اليمنيالبريء والمُسالم قد خلّف أحقاداً شعبيّة كبيرة وجروحاً لن يكون من السهل معالجتها دون أن يدفع هذا النظام القبلي الهمجي فاتورة كل الدماء البريئة التي لطّخت وجه الملك السعودي الجديد بوصمة العار الأبديّة. وحين ندرك أن محور المقاومة لن يغفر لهذا النظام الإرهابي الآثم كل جرائمه ضد الإنسانية خاصةً أن أعداد الضحايا في سوريا ولبنان والعراق على سبيل المثال قد وصل حداً مرعباً يُضاف إليه أعداد الشهداء في تونس وليبيا والسودان واليمن والجزائر، إضافةً إلى عدّة دول أخرى في العالم، فإنّه من السّهل أن نصل إلى قناعة بأن بحر الكراهية للسياسة السعودية قد تجاوز كل التوقّعات وبات النظام على كفّ عفريت لأن الدم ينادياالدم والجريمة تستدعي القصاص .

من هنا، نُدرك أن اللعبة قد إنتهت وأن النظام السعودي قد وصل إلى مفترق طرق مصيري، فإما المُقامرة بمواصلة النّهج نفسه في التعامل الودّي مع إسرائيل وتنفيذ أجندتها الدموية في المنطقة العربية مقابل حماية

العرش عن بعد كما يحصل الآن، و إما، وهذا هو الأمر المُرجّح عند كثير من المراقبين والذي يعمل عليه الملك الجديد برعاية أمريكية، إعلان التحالف الإستراتيجي مع العدو الصهيوني والدخول في محور سعودي صهيوني أردني مصري يمكن أن يشكل هلالاً صهيونياً في المنطقة مقابل ما يسمى كذباً بالهلال الشيعي المتكوّن من المقاومة وسوريا، وإيران وحزب الله والعراق .

٢ . المعلم المصري

منذ عام ٢٠١٤ تطوّرت العلاقات بين مصر وإسرائيل بشكلٍ مُلفتٍ للإنتباه ولم تتوقّف عند التنسيق الأمني وتبادل التمثيل الدبلوماسي الرفيع إنما تجاوزت ذلك إلى الدعم في المحافل الدولية، والتعبير عن الودّ والإعجاب إلى حدّ الإنبهار بالعدو وتنظيم الزيارات الرسمية المُتبادلة. وفي الآونة الأخيرة وقعت مفاجأة دبلوماسية وجيواستراتيجيّة حقيقيّة، مع إعلان مصر نقل إثنتين من الجزر، تيران وصنافير، لسيادة المملكة السعودية، وذلك إثر مفاوضات سرّيّة شاركت فيها إسرائيل إرتباطاً بشروط معاهدة السلام في كامب ديفيد في عام ١٩٧٩. وقد بدا هذا الحدث بمثابة مفاجأة للعديد من المراقبين، وهو يمثّل تعزيزاً للعلاقات بين القاهرة والرياض تحت رعاية الكيان الصهيوني.هذا يُثبت أن إسرائيل والسعودية ومصر مُلتزمين بحقبة جديدة من تنسيق وتكامل العلاقات الجيواستراتيجية والدبلوماسية والسياسية فيما بينها. لذلك فإن نقل مصر سيادة إثنتين من الجزر المأهولة في البحر الأحمر، وهي تيران وصنافير، إلى المملكة السعودية يشهد على إعادة هيكلة العلاقات الإقليميّة، مع ظهور التحالف الثلاثي المُشار إليه، والهدف الرّئيس من وراء ذلك واضح وهو مواجهة القوّة المُتنامية لجمهوريّة إيران الإسلاميّة التي تُعتَبَر رأس الحربة في المقاومة المُعادية للصهيونية .

في مقابل هذه المبادرة من جانب الرئيس المصري قام العاهل السعودي الملك سلمان بالإلتزام بدعم مصر خلال السنوات الخمس المقبلة لإستعادة الملاءة الإقتصاديّة، وسيتمّ التخطيط لإستثمارات سعوديّة كبيرة لإنقاذ الإقتصاد المصري من الإنهيار المُحتمل. ومن بين هذه المشاريع، القيام ببناء جسر بين مصر والسعوديّة على البحر الأحمر، بحيث يكون بمثابة دعم أمني للرياض خوفاً من إنتفاضة قد تؤدي لزعزعة الإستقرار داخلها مما سيشكّل ضماناً لقدرة إستجابة القوات المصرية الفورية إذا شعرت السعودية بالتهديد. وفي هذا المجال إعتبر المعلّق الأمني في صحيفة "معاريف" يوسي ميلمان أن "موافقة إسرائيل على إعادة مصر الجزيرتين صنافير وتيران للسيادة السعودية هي مجرد طرف الجبل الجليدي لخطوات سرّية تُنسج خلف الكواليس"، وأضاف:"من حيث الظاهر، نقل الجزيرتين هو جزء من التعديلات التي يجري إدخالها منذ زمن إلى "إتفاق السلام" بين إسرائيل ومصر. وفي إطار هذه التعديلات، وافقت إسرائيل على أن تُدخل مصر إلى شبه جزيرة سيناء قوات عسكرية أكبر مما سمح لها الإتفاق، كي تتمكّن من تحسين مكافحتها لإرهاب فرع

"داعش"". وتابع ميلمان "تمّ التوقيع على إتفاق السلام منذ ١٩٧٩، الذي عرّف شبه جزيرة سيناء كمنطقة مجرّدة من السلاح جزئياً والولايات المتحدة هي المتبرّع الأكبر لقوة المراقبين التي تُشرف على تنفيذ الإتفاق. وفي هذا المجال كشفت صحيفة معاريف الإسرائيلية أن موافقة تل أبيب على نقل السيطرة على جزيرتي تيران وصنافير إلى السعودية، إنما هو مجرد غيض من فيض من التحركات السرية التي تحدث وراء الكواليس. وأكّدت الصحيفة في تقريرها الذي أعدّه المحلل الأمني يوسي ميلمان أن نقل السيطرة على الجزيرتين من مصر إلى السعودية، إنما هو جزء من التغييرات التي ستطال هذه المرة إتفاقية السلام الموقّعة بين إسرائيل ومصر ومنها موافقة الكيان الإسرائيلي على إدخال مصر لقواتها المسلحة إلى شبه جزيرة سيناء أكثر مما ورد في الإتفاقية الأمنية بين الطرفين، في المجال نفسه .

وتزعم القاهرة أن هذه التحركات تأتي في إطار الحرب ضد الجماعات الإرهابية وفي مقدّمتها فرع تنظيم داعش الإرهابي في هذه المنطقة التي أعلن عنها منطقة منزوعة السلاح وفق إتفاقية السلام الموقعة عام ١٩٧٩. والواقع أن هناك علاقات وثيقة للغاية بين إسرائيل ومصر منذ صعود السيسي إلى الحكم، والعلاقات الأمنيّة بين الجانبين تتحسّن دائماً. والمصالح المشتركة بينهما هي مكافحة "الإرهاب" في سيناء ومواجهة "حماس"، التي تتّهمها مصر (ولاسيما ذراعها العسكري) بالتعاون مع "داعش" وبالعلاقات مع إيران. ويردف ميلمان قائلاً إنه "وفقًا لمعلومات أجنبية، هناك علاقات إقتصادية غير مباشرة بين الجانبين السعودي والإسرائيلي، والمنتوجات الزراعية والتكنولوجية الإسرائيلية تصل إلى السعودية عبر الأردن أو قبرص، ولكن الأهم هو أن هناك إتصالات، حتى لقاءات، بين موظفين كبار". ويشيرإلى أن "المصلحة المشتركة هي أولاً وقبل كل شيء التركيز على أن إيران هي التهديد الإستراتيجي الأكبر للطرفين. وفي الماضي نُشرت أنباء تُفيد بأن السعودية أعطت موافقتها على أن تمر طائرات سلاح الجو الإسرائيلي فوق أراضيها، إذا ما قررت إسرائيل مهاجمة المنشآت النووية الإيرانية. وتمنّى السعوديون أن توجّه إسرائيل نيابةً عنهم ضربة عسكرية ضدّ إيران، وخاب ظنهم حين لم يحصل هذا ."

وقد كشفت صحيفة هآرتس النقاب مؤخراً عن قناعة المسؤولين الإسرائيليين بأن الدول العربية، خصوصاً مصر، تنوي الإمتناع عن محاولة تمرير قرار ضد إسرائيل في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية في فيينا في أيلول المقبل، موضحةً أن هذا الأمر بيَّنته برقيّة وصلت لعدد من السفارات الإسرائيلية في الخارج، وأظهرت أن أحد أسباب ذلك هو التقارب الذي طرأ على العلاقات بين إسرائيل ومصر.

وبحسب الصحيفة الإسرائيلية، فإن الدول العربية بقيادة مصر تنوي في مؤتمر هذا العام، وبشكل إستثنائي، الإمتناع عن محاولة تمرير قرار يقضي بإخضاع المنشآت النووية الإسرائيلية للمراقبة الدولية، مشيرةً

إلى أنها اطّلعت على مضمون البرقية التي أرسلتها مديرة دائرة مراقبة التسلح في وزارة الخارجية الإسرائيلية، تمار رحاميموف، وجاء فيها أن قراراً اتّخذته الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بعدم المطالبة بالتصويت على قرار بشأن المشروع النووي الإسرائيلي.

وطالبت البرقيّة التي أُرسلت إلى ممثليّات إسرائيل في الخارج، السّفراء بإيصال رسالة تفيد بأن إسرائيل راضية عن عدم توفّر النيّة لدى الدول العربية لتمرير مشروع قرار بهذا الشأن، كما تؤكد البرقيّة أيضاً أنه إذا جرى تصويت على مثل هذا القرار فإن إسرائيل تطالب أصدقاءها بالتصويت ضده. وبرغم ذلك، فإن اللجنة الإسرائيلية للطاقة النووية تخشى أن تغير الدول العربية وجهتها وأن تطلب في النهاية إجراء نقاش في المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة النووية حول مستوى الأمان في المنشآت النووية الإسرائيلية، وحول إنتاج الدولة العبريّة لأسلحة دمار شامل، منطلقةً من أن مسألة أمان المنشآت النووية تشكل نقطة إجماع دولية.

وقال مسؤول إسرائيلي ضليع بالمسألة النووية إن «فهمنا الحالي هو أن الدول العربية حالياً لا تريد إجراء تصويت، ولكننا نحافظ على اليقظة ومستعدين لكل الإحتمالات، بما فيها إحتمال تغيير العرب في اللحظة الأخيرة لوجهتهم والمطالبة بإجراء نقاش حول الشأن النووي الإسرائيلي». وأشار ديبلوماسيون إسرائيليون وغربيّون ضالعون في المسألة إلى أن السفير المغربي وسفراء دول عربية أخرى أوضحوا لقادة الوكالة الدولية ولممثلي أميركا، أنه، خلافاً للسنوات السابقة، لا نيّة لديهم لمحاولة بحث قرار بهذا الشأن. وفي ٢٦ حزيران الماضي أرسلت المبعوثة الإسرائيلية إلى الوكالة الدولية ميراف تسفري أوديز، رسالة ردّ إلى أمانو باركت فيها نيّة الدول العربية الإمتناع عن تقديم مشروع قرار في الشأن النووي الإسرائيلي. وبحسب الرسالة الموجّهة إلى أمانو، فإن إسرائيل في ضوء واقع عدم تقديم الدول العربية لمشروع قرار ضد إسرائيل "ترى في ذلك خطوة إيجابية، وتأمل أن يمثّل هذا مساراً للتقدّم نحو حوار إقليمي جوهري في المستقبل". وأشار ديبلوماسيون إسرائيليون كبار إلى أن قرار الدول العربية، عدم تقديم مشروع قرار ضد المشروع النووي الإسرائيلي في المؤتمر العام للوكالة النووية، يشكل إستثناءً كبيراً. فالدول العربية وعلى رأسها مصر قدّمت مشاريع قرارات كهذه تقريباً في كل عام منذ العام ١٩٨٧. وفقط في السنوات الأخيرة جرى تصويت مرات عدة حول الأمر خصوصاً في ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٤ و٢٠١٥. وفي الأعوام الثلاثة الأخيرة أحبطت إسرائيل مشاريع القرارات ونجحت في أن تجنّد في كل عام وبشكلٍ متزايدٍ دولاً للتصويت ضدّ الخطوة التي قادتها مصر والدول العربية في السابق. وبحسب تقديرات ديبلوماسيين إسرائيليين وغربيين، فإن دوافع القرار العربي الجديد هي: أولا، تتعلق بفشل مصر والدول العربية في تجنيد أغلبية للقرار في الأعوام الأخيرة، ولأنهم، بحسب مسؤول إسرائيلي: "ببساطة، يفهمون أنهم خسروا ولا يريدون التعرّض للمهانة مرة أخرى". ويقول الديبلوماسيون

الإسرائيليون والغربيون إن الدافع الثاني يتمثّل في التقارب المثير في العلاقات بين إسرائيل ومصر، وهي الدولة التي كانت تقود دائماً الخطوات ضد المشروع النووي الإسرائيلي، على أن المسؤول عن هذه المسألة في مصر هو وزارة الخارجية برئاسة سامح شكري، الذي زار إسرائيل مؤخراً. وبحسب الصحيفة الإسرائيلية، فإن شكري يقيم علاقات وثيقة مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ومبعوثه إسحق مولخو في الشأن الفلسطيني وشؤون أخرى. وأوضح ديبلوماسي غربي أن "شكري على ما يبدو فهم أن بحث خطوة ضد النووي الإسرائيلي حالياً عديم المنطق، ولا يخدم المصلحة المصرية ويضرّ بقضايا أخرى تحاول مصر بحثها مع إسرائيل". من ناحية أخرى تحفّظ وزير الخارجية المصري، سامح شكري على وصف الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بأنها "أعمال إرهابية". وقال رداً على سؤال أحد الطلاب الأوائل في الثانوية العامة، خلال إستقباله الأوائل بمقر وزارته، وسط القاهرة، حول إمكانية وصف ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين، أو أمريكا في العراق، عملاً إرهابياً: إن "وصف أحد بالإرهاب لا بد أن يكون عليه إتّفاق دولي". وتابع: "ما تفعله إسرائيل قد يكون تآمرياً ولكن ليس هناك ما يؤكد ذلك، بحيث أنه لا يوجد هناك علاقة تربط بين إسرائيل ومنظمات إرهابية. لا مؤشر قاطع للوصول لهذا الإستنتاج".وأثناء سؤال الطالب عن "إسرائيل والإرهاب"، أظهر شكري إبتسامة خفيفة ثم لجئ إلى المنطق التبريري وقال: "نظراً لتاريخها من ١٩٤٨، فإن في إسرائيل مجتمعاً لديه عنصر الأمن والأمان مرتفع، لأنه من منظوره الخاص يواجه تحديات كثيرة، ولذلك يلجئ إلى إحكام الأمان والسيطرة". ولفت إلى أن المجتمع الدولي لم يتوافق بشكل قانوني على تعريف دقيق للإرهاب، "لكن بالإطار السياسي، فإن العمل العسكري بدون شرعيّة هو عمل غير شرعي وغير معتمد دولياً ."

من ناحية أخرى قال المستشرق الإسرائيلي يارون فريدمان إن الإتفاق المصري السعودي حول الجزيرتين والجسر المشترك يعني أن تتحول مصر إلى "محمية سعودية" من خلال حاجتها للدعم المالي السعودي بمليارات الدولارات، بحيث تبدو هذه المساعدات المنقذ الوحيد لنظام الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي المضعضع. وبإختصار إن تنازل مصر هذا إنما يأتي إرضاءاً لإسرائيل لضمان دعمها للنظام السياسى فى مصر وهو سيشكّل ثمناً باهظاً جداً ووبالاً على مصر ومستقبل المصريين، ومُجريات الأحداث تفضح دور السيسى الواضح منذ بداية الإتفاق بين السعودية وإسرائيل أي أن المفاوضات منذ البداية كانت ثلاثيّة الأطراف مصر– السعودية – إسرائيل وهذا ما عبّر عنه السيسي بوضوح فى خطابه إذ قال " إننا لم نشأ أن نعلن عن المفاوضات فى بداياتها حتى لا تضعف موقفنا"، وهذا يدلّ على أن الرئيس المصري قد تصرّف مُسبقاً بسوء نيّة وجنّد كل زبانية الإعلام من المُرتزقة ليدلسوا على الشعب المصري ويقنعوه بقبول تلك المؤامرة الفضيحة.

خاتمة

تحت عنوان: "حتى نفهم التحالف الإسرائيلي السعودي المصري"، كتبت الكاتبة الإسرائيلية كارولين جليك مقالاً في صحيفة جروزاليم بوست جاء فيه: "إن الشراكة التي ظهرت بين إسرائيل ومصر والمملكة العربية السعودية في حرب غزة الأخيرة هي نتيجة مباشرة لتخلّي أوباما عن حلفاء الولايات المتحدة التقليديين. فحرب حماس مع إسرائيل ليست حدثاً منفصلاً، إنما حصلت في سياق التغيّرات الهائلة في الشرق الأوسط وهي دفعت الجهات الفاعلة في المنطقة لأن تبدأ في إعادة تقييم التهديدات التي تواجهها. ومن وجهة نظر مصر – بحسب الكاتبة– فإن فوز حماس في الحرب مع إسرائيل من شأنه أن يربط غزة بسيناء ويعزّز من قوة جماعة الإخوان المسلمين ودولة داعش وحلفاء آخرين. ومثل هذا التطور يشكّل تهديداً خطيراً للنظام المصري. وهذا يقودنا كما تقول الكاتبة، إلى الدولة الإسلامية نفسها. التي لم يكن لها أن تنمو بهذا الحجم الهائل الحالي دون دعم من قطر وتركيا". ونشرت صحيفة معاريف العبرية تقريراً أكّدت فيه أن "التحالف السني" الذي تسعى المملكة السعودية لتشكيله عبر ضمّ مصر والأردن سيكون مدخل تطبيع للعلاقات بين إسرائيل والدول العربية في منطقة الشرق الأوسط. وأضافت الصحيفة في تقرير ترجمته صحيفة وطن أنه خلال العامين الماضيين عُقدت ثلاثة إجتماعات بين مسؤولين سعوديين ونظرائهم الإسرائيليين في روما، وجمهورية التشيك والهند. وتحدّث المسؤولون بصراحة عن التحديات المشتركة التي تواجهها الرياض وتل أبيب، خاصةً في ظلّ تهديدات العدو المشترك إيران والخوف من عدم الإستقرار في المنطقة. وأشارت الصحيفة إلى أن إسحاق مولخو، مبعوث رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، زار القاهرة عدّة مرات، كما تمّ إعادة فتح السفارة الإسرائيلية في القاهرة ، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إجتمع مع وفد من زعماء اليهود المقرّبين من نتنياهو خلال الأشهر الأخيرة. وفي وقتٍ سابقٍ من هذا العام، إلتقى وزير البُنى التحتية يوفال شتاينتس، مع كبار المسؤولين في الإمارات العربية المتحدة. كما زار وفد من أبو ظبي قبل بضعة أشهر تل أبيب. وأكّدت أنه كل أسبوع يتم وصول رحلتين جويتين من أبوظبي إلى تل أبيب والعكس، لكن بشكلٍ سري. ووفقاً للصحيفة، فقد إلتقى عبد الله الثاني ملك الأردن مع رئيس الأركان الإسرائيلي الجنرال غادي أيزنكوت وتحدث معه حول تورط روسيا في سوريا. كما أن نائب رئيس هيئة الأركان يائير غولان قال إن فروع المخابرات ومنظومة الأمن الإسرائيلي تقوم بنقل معلومات إلى مصر والأردن لمساعدتهما في محاربة داعش.

عام ٢٠٠٩، قدمت وثيقة دبلوماسية خاصة بوزارة الخارجية الأميركية، أحد اللمحات الأولى للتحالف المزدهر بين إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي. نقلت الوثيقة عن مسؤول إسرائيلي بوزارة الخارجية يعاكوف هداس قوله: "تؤمن دول الخليج العربي بدور إسرائيل المهمّ بسبب تصوّرها لعلاقة إسرائيل الوثيقة مع

الولايات المتحدة"، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي "تعتقد أن إسرائيل يمكنها أن تقوم بأعمال سحرية". وأكّد موقع نيوز وان أنه تحقيقاً لهذا المحور المُعادي لإيران، يتم الآن مغازلة نتنياهو بشكلٍ مستمرٍ من قِبل قادة هذه الدول عبر عدة ملفات مختلفة من بينها المبادرة العربية للسلام، كما صرّح نتياهو قائلاً: "إننا في طريق الذهاب إلى إحداث تغيير عميق في العلاقة بيننا وبين العالم العربي، وهي المرة الأولى في تاريخ إسرائيل."

أخيراً، لقد إختارحكّام السعودية أن يجنّدوا شباب العرب والمسلمين وقادتهم الرسميين لا لتحرير فلسطين، وإنّما للقتال بالوكالة عن الولايات المتحدة وإسرائيل في أفغانستان وسوريا ولبنان والعراق وليبيا. كما يعملون اليوم على تمزيق المجتمعات العربية وتطبيع علاقاتهم مع الكيان الصهيوني بما يخالف حتى مبادرتهم التي تبنّتها الجامعة العربية في عام ٢٠٠٢ والتي ما يزال الصهاينة يتجاهلونها. وهم أهدروا وما يزالون ترليونات الدولارات في حروب وإعتداءات عبثيّة، بينما يعاني الشباب العربي بمن فيهم الكثير من مواطني المملكة من الفقر والأميّة وإرتفاع معدلات البطالة والعنوسة، بينما تُضَخّ عوائد النفط في الإقتصاد الغربي والصهيونية. في المقابل لم تُصَدّر المملكة للعرب والمسلمين سوى الوهّابيّة بتعصّبها وتخلّفها ووحشيّتها، والمال السياسي المُفسد للذمم والمُشتري للقادة والمسؤولين، وعادات الإستهلاك والتبذير الآثم وما يُصاحبه من تدمير للذّوق والإبداع والأخلاق والدين. وقد نجح هذا النهج حتى الآن في تثبيت سلطة الأسرة الحاكمة وسياساتها الفاسدة على حساب مصالح مواطني المملكة أنفسهم والأمن القومي العربي، حتى أصبح مصير المشرق العربي اليوم خاضعاً لتسويات سياسية هي بالأساس بين لاعبين إقليميين ودوليين من غير العرب. لذا فإن العمل على بناء مستقبل عربي جديد،بغضّ النظر عما ستنتهي إليه الحروب المُفتعلة الحالية والتسويات التي ستترتّب عليها،يتطّلب إزالة آثار العدوان السعودي عن وعي وذاكرة الأجيال وبناء وعي نقيض للوهابية وقيمها النفطية حتى نتحول إلى أمّة ذات شأن وليس مجموعة من الطوائف والقبائل المُتناحرة كما يريدنا حكّام المملكة وحلفاؤهم.